جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم اقتصادية

العنوان

القروض المصرفية المتعثرة و معالجتها

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بعين الدفلى BNA-Ain defla

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: تأمينات و بنوك

إعداد الطالبتين: منال بوعبدالله سهيلة بريشي

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ/قرينو حسين (أستاذ مساعد أ – جامعة الجيلالي بونعامة) رئيسا

أ/ فؤاد سعيد منصور (أستاذ محاضر – جامعة الجيلالي بونعامة) مشرفا ومقررا

أ/لجدل خالد (أستاذ مساعد أ – جامعة الجيلالي بونعامة) ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)

صدق الله العظيم

إلهي لا تطيب الحياة إلا بشكرك ... لا تطيب الآخرة إلا بعفوك و رؤية نبيك ... و لا يطيب عملي إلا بإهدائه إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة إلى نبي الرحمة سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم .

ثم إلى بسمة الحياة و سر الوجود .. إلى معنى الحب و الحنان .. إلى من كان دعاءها سر نجاحي إلى أغلى الحبايب أمي الغالية حفظها الله و أطال في عمرها.

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار .. إلى من أحمل إسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها و ستبقى كلماتك نجوما أهتدي بها أينما وجهتني الحياة

والدي الكريم حفظه الله و أطال في عمره.

إلى من هم ملاذي و ملجئي و نصف عمري إخوتي

كل باسمه .. حسناء – إيمان – إسمهان- محمد أمين سيد علي – مياس

إلى من أحبهم قلبي .. من تمسك بي بالرغم من كل شيء .. من رافقني و أمسك بيدي لكي لا أقع.

إلى صديقتي و رفيقة دربي في إنجاز هذا العمل سهيلة

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي صديقاتي .. و جميع الأهل و الأقارب

إلى كل من علمني أطعمني الخلق الحسن و ساهم في السير بي إلى هذا المقام أساتذتي الكرام من الابتدائي

حتى الجامعة ..أهدي هذا العمل المتواضع.

منال

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى :

والدي الكـــريمين أطال الله في عمرهما

إلى إخوتي كل باسمه إلى حبيبة قلبي ونور عيني مـروى.

إلى كل الأهل و الأقارب.

إلى صديقة دربي و روحي منـــــــال

إلى كل من جمعني بهم القدر من خلال مشواري الدراسي .

إلى كل الأحبة والأصدقاء.

حفظكم الله

سهيلة

قال الله تعالى: (فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ) (152)

سورة البقرة

الشكر لله سبحانه تعالى الذي ألهمنا الصبر و الإرادة و المثابرة في إتمام إنجاز هذا العمل المتواضع.

و اعترافا بالود و حفظا للجميل لابد لنا و نحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية تقديم كل الشكر و الامتنان إلى أساتذتنا الكرام الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة.

وأخص بالذكر الأستاذ المشرف "فؤاد سعيد منصور" على وقوفه معنا طيلة المسيرة الإشرافية

و الأستاذ " إليفي" على توجيهاته القيمة و الوقت الذي منحه إيانا جزاه الله خيرا..

و شكر خاص إلى أولیائنا على تربيتنا و تعليمنا و التضحية التي قدموها لنا راجين المولى عز و جل أن يرعاهم و يغفر لهم و يجعلهم من أهل الجنة..

و كلمة شكر إلى موظفي البنك الوطني الجزائري بعين الدفلى و أخص بالذكر السيد " معزوزي مصطفى" و السيد " هشام"

وكذا نشكر كل بسط لنا يد العون من قريب أو من بعيد

كما أننا نريد أن نضيف شكرا من نوع آخر إلى كل من يكره نجاحنا و يرضى لنا الذل و المراتب الأخيرة فلولاهم لما ذقنا حلاوة المنافسة و الدافع الأكبر للوصول لما نحن عليه..

أقول شكرا من منبري المشرف هذا..

ملخص:

تهدف هذه الدراسة التي تمت في وكالة البنك الوطني الجزائري ولاية عين الدفلى إلى معرفة الأسباب الحقيقية للقروض المتعثرة وكذا التركيز على معرفة من يشغل الحيز الأكبر من نسبة القروض المتعثرة في البنك لتسهيل وضع خطط لعلاجها بأقل أضرار ممكنة، مستعملين في ذلك المنهج الوصفي للإلمام بجميع جوانب موضوع الدراسة بالنسبة للجانب النظري، و المنهج التحليلي في دراسة حالة بالنسبة للجانب التطبيقي، وقد اعتمدنا بصفة كبيرة في جمع المعلومات على المقابلة الشخصية لضمان مصداقيتها.

و قد أكدت الدراسة أن الفئة الغالبة التي تشغل خانة القروض المتعثرة هي القروض الموجهة لتشغيل الشباب نظرا للسياسة المفروضة من قبل الدولة، إهمال الإداريين لمثل هذا النوع من القروض، لنقص الكفاءة الإدارية لديهم و بالتالي فشل المشروع.

الكلمات المفتاحية:

القرض المتعثر– نقص الكفاءة – انتشال العميل– جدولة الدين– تشخيص التعثر– العميل – تحصيل الدين

Abstract :

The objective of this study, whish was conducted in the agency of the National Bank of Algeria in the state of Ain the knowledge of those who occupy the largest proportion of non-performing al-Dafla. It aims to find out the real causes of bad credit, as well as to focus on credits in the bank to facilitate the development of plans for treatment with minimal damage. Aspects of the subject of the study for the theoretical side, the analytical approach in the case study for the applied side, and we relied heavily on collecting information on the interview to ensure its credibility.

The study found that the predominant category of non-performing credits is credits for youth employment due to the policy imposed by the state, the negligence of the administrators of such loans, their lack of administrative efficiency and the failure of the project.

Keywords :

loen troubled- tack of efficiency- pull out the client – debt scheduling - diagnosis of the phenomenon - client - Debt Recovery.

الفهرس

إهداء.....	
شكر	
ملخص	
الفهرس.....	
قائمة الجداول.....	
قائمة الأشكال.....	
قائمة الاختصارات.....	
قائمة الملاحق.....	
مقدمة	أ- ت
الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول القروض المصرفية المتعثرة و معالجتها	
تمهيد.....	4
المبحث الأول: نظريات عامة حول القروض المصرفية المتعثرة و معالجتها.....	5
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول القروض المصرفية المتعثرة.....	5
الفرع الأول: ماهية القروض المصرفية المتعثرة	10-5
الفرع الثاني: أسباب تعثر القرض.....	11-10
الفرع الثالث: مؤشرات تعثر القرض.....	15-11
الفرع الرابع: مراحل تعثر القرض	16-15
المطلب الثاني: آليات إدارة القروض المصرفية المتعثرة.....	16
الفرع الأول: إستراتيجيات التعامل مع القروض المصرفية المتعثرة.....	18-17
الفرع الثاني: أساليب الوقاية من الديون المتعثرة	18
الفرع الثالث: أساليب علاج الديون المتعثرة.....	20-19
المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول القروض المصرفية المتعثرة ومعالجتها.....	21
المطلب الأول: دراسة جزائرية	22-21
المطلب الثاني: دراسة عربية من بغداد.....	23-22
المطلب الثالث: دراسات أجنبية	23
الفرع الأول: دراسة altman 1968 نيجيريا	24-23
الفرع الثاني: دراسة wurim ben pam 2013 نيجيريا.....	25-24

خلاصة الفصل.....	26
الفصل الثاني: الأدبيات التطبيقية حول القروض المصرفية المتعثرة و معالجتها	
تمهيد.....	27
المبحث الأول: منهجية الدراسة و الأدوات المستعملة في إجراء الدراسة التطبيقية.....	28
المطلب الأول: الأسلوب المتبع في الدراسة التطبيقية	28
الفرع الأول: اختيار عينة الدراسة.....	32-28
الفرع الثاني: المنهجية المتبعة في الدراسة و مصادر المعلومات	32
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة التطبيقية.....	33
المبحث الثاني: تحليل و تفسير و مناقشة النتائج المتحصل عليها من الدراسة التطبيقية.....	33
المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة الميدانية و تفسيرها.....	33
الفرع الأول: تشخيص ظاهرة القروض المتعثرة في وكالة البنك الوطني الجزائري و تطوره..	39-33
الفرع الثاني:سياسة تحصيل القروض المتعثرة في وكالة البنك الوطني الجزائري	45-40
المطلب الثاني: تفسير و تحليل حالة قرض متعثر خلال الدراسة الميدانية.....	49-45
خلاصة الفصل:.....	50
الخاتمة.....	52-51
قائمة المراجع.....	55-53
الملاحق.....	70-56

قائمـــــة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	الفرق بين التعثر المالي و الفشل المالي	7
(2-1)	محددات القروض المتعثرة في دول مختلفة	10
(3 -1)	قاعدة القرار بشأن التمييز بين المصارف الفاشلة وغير الفاشلة	25
(1-2)	مجموع مبالغ القروض غير المدفوعة في (2017/03/31) عند مرحلة ما قبل النزاعات.	34
(2-2)	مجموع القروض المتعثرة في (2017/03/31) خلال الدخول في مرحلة النزاعات.	35
(3-2)	مجموع الديون المعدومة في (2017/03/31)	35
(4-2)	قيمة المبالغ غير المدفوعة بالنسبة لحساب MPE و حساب وكالات تشغيل الشباب و تطورها عبر مراحل في (2017/03/31)	37
(5-2)	كيفية تمويل القرض	47
(6-2)	كيفية تحصيل القرض من طرف البنك (جدول تقديري).	48

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	مراحل تعثر القروض	15-16
(1-3)	خطوات معالجة القروض المتعثرة	20
(2-1)	الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري لولاية عين الدفلى	30
(2-2)	الموجهة لمشاريع الاستغلال و الاستثمار تطور القروض المتعثرة في BNA-Ain defla من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري (2017/03/31)	37
(2-3)	تطور القروض المتعثرة الموجهة للوكالات الوطنية لتشغيل الشباب من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري BNA-ain defla في (2017/03/31)	38
(2-4)	مسار استرداد القروض المتعثرة	41
(2-5)	الهياكل المسئولة عن مسار تحصيل القروض المتعثرة	44

قائمة الاختصارات

معناه	الاختصار
Impayé	**IMP**
Créance souffrance en instance de recouvrement	**CCIR**
Créance en souffrance recouvrement	**C.E.S**

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	تقديم صاحب المشروع	56
02	تقديم المشروع	59-57
03	تكلفة تمويل المشروع	64-60
04	مخطط التمويل واستهلاك الدين	66-65
05	الهيكل التنظيمي لوكالة البنك BNA-Ain defla	67
06	رسالة التذكير المقدمة من قبل الوكالة BNA- Ain defla	68
07	الإعذارات المقدمة من قبل الوكالة BNA-Ain defla	70-69

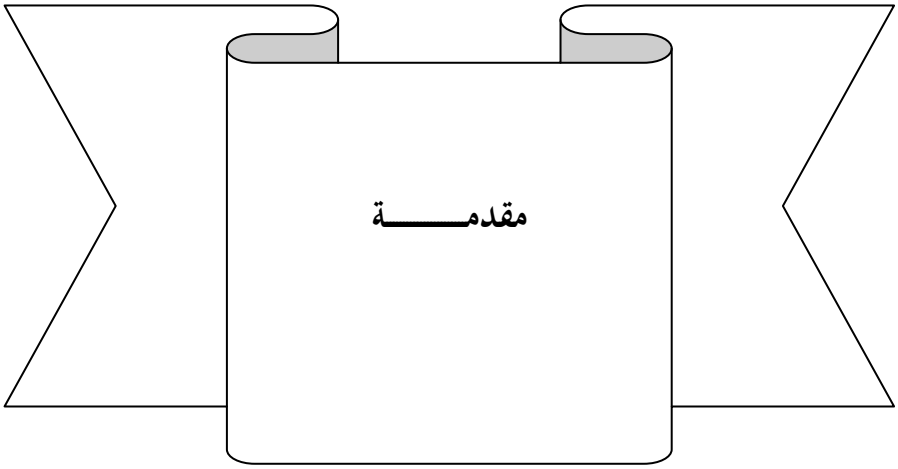
مقدمـــــــة

توطئة:

تعد فعالية الجهاز المصرفي وسلامته أداة هامة لحماية السيادة الوطنية وتعزيز النمو الاقتصادي المستديم. فالجهاز المصرفي هو بمثابة الشريان للنظم الاقتصادية والمالية لما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات وتوزيعها في شكل قروض، كما أن فعالية هذا الجهاز تساعد على استقطاب الاستثمارات والمدخرات لتغطية احتياجات التنمية.

لقد شهد القطاع المصرفي المالي على مستوى العالم العديد من التطورات خلال العقد الأخير من القرن العشرين تمثلت في التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية واستحداث أدوات مالية جديدة، وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض في الدول المختلفة بصورة غير مسبوقة. إلا أن هذه التطورات الايجابية لن تمنع حدوث الأزمات التي شهدها القطاع المالي سواء في الدول النامية أو المتقدمة والتي أدت إلى التأثير السلبي على اقتصادياتها، والملاحظ أن معظم الدول التي شهدت أزمات مالية واقتصادية كانت مشاكل البنوك قاسما مشتركا إن لم يكن رئيسيا فيها وذلك بسبب تزايد مخاطر الائتمان. وعادة ما تكون ظاهرة تعثر القروض المصرفية من أكبر المخاطر التي تتعرض لها البنوك خاصة حديثة النشأة، والتي قد تؤدي إلى إفلاسها و خروجها من السوق. يعد تعثر القروض المصرفية بالمشكلة رغم أنها ليست بالجديدة بل هي موضوع قديم قدم التعامل المصرفي، غير أن الجديد فيها هو الأحجام التي وصلت إليها والأسباب التي أدت إليها، إذ يعود اتساع الظاهرة إلى جملة من الظروف الخارجية لإدارة المؤسسة الاقتصادية نفسها، ولا داعي للحيرة إذ كان سبب التعثر راجع للبنك في حد ذاته، فكثيرا ما تقع البنوك ضحية أخطائها لقصور الدراسة الائتمانية أو عدم الالتزام بالمعايير الفنية لمنح الائتمان.

1. الإشكالية:

مما سبق ولبناء وتسليط الضوء على القروض المتعثرة يتبادر لنا طرح التساؤل التالي .

ما هي الأساليب المتخذة من قبل البنوك للتقليل من القروض المتعثرة؟

وحتى يتسنى لنا دراسة الإشكال ارتأينا طرح التساؤلات الآتية:

- ما السبب الجوهري لتعثر القرض المصرفي؟
- هل يمكن تجنب القروض المتعثرة أم تعالج؟

2. الفرضيات:

وحتى يتسنى لنا الولوج إلى موضوع ارتأينا تبني الفرضيات التالية:

- يعود سبب تعثر القروض المصرفية إلى ضعف و سوء التسيير من قبل العملاء.
- القروض المتعثرة يتم معالجتها وليس تجنبها.

3. أسباب اختيار الموضوع:

إن أسباب اختيار موضوع الدراسة متعددة نذكر منها:

- تزايد ظاهرة القروض المتعثرة وما نتج عنها من مشاكل سواء على مستوى البنك أو على مستوى الزبون أو حتى على مستوى الاقتصاد ككل؛
- التعرف على كيفية معالجة القروض المتعثرة والأخذ بتجاربها مستقبلا.

4. أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة من خلال المكانة التي يحظى بها موضوع القروض المتعثرة لتأثيرها على المصارف و قد طورت المصارف في مناهجها و برامج إدارتها للتقليل من مثل هذا النوع من المخاطر.

5. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

التعرف على مفهوم ظاهرة التعثر المصرفي و تحديد أهم العوامل والأسباب لها، وصولا إلى وسائل وطرق معالجتها.وسوف يتم التركيز على:

- معرفة الظاهرة ومراحلها؛
- طرق ووسائل معالجتها والحد منها؛
- تحديد الأطراف المسؤولة عنها.

6. حدود الدراسة:

لحل الإشكال وبلوغ الأهداف المرجوة من البحث، تم رسم حدود لهذا الموضوع وفق خطة تتضمن القروض المتعثرة، الأسباب ...وطرق العلاج، حيث تمت دراسة ميدانية لوكالة البنك الوطني الجزائري، تمت هذه الدراسة خلال فترة 2017.

7. المنهج المتبع:

للإلمام بالموضوع تم إتباع منهج وصفي يتخلله التحليلي، حيث يبدو المنهج الوصفي من خلال الجزء النظري للدراسة أما الجزء التطبيقي فقد اعتمدنا فيه المنهج التحليلي من خلال تحليل وضعية بعض العملاء للبنك الوطني الجزائري.

8. الصعوبات:

تكمن الصعوبات التي واجهت الطالبتان في قلة المراجع، و مصداقية المعلومات المقدمة من طرف البنك نظرا لاعتماد السرية التامة، وكذا صعوبة انتقاء المعلومات لعدم الإطلاع على المراجع الأصلية لعدم وجودها.

9. هيكل الدراسة:

قصد انجاز البحث تم انتهاج خطة تضمنت فصلين الفصل الأول نظري ينطوي تحته مبحثين والفصل الثاني تطبيقي تتقدمهما مقدمة تجمل بأساسيات الموضوع تتخللها إشكالية البحث، تليهما خاتمة البحث التي تحوي نتائج الدراسة المتوصل إليها.

وجاء التقسيم على النحو التالي:

الفصل الأول تحت عنوان الأدبيات النظرية والتطبيقية تناولنا من خلاله مبحثين ففي المبحث الأول حاولنا التطرق إلى المفاهيم العامة حول القروض المتعثرة و أسبابها وصولا إلى طرق معالجتها، أما المبحث الثاني فقد خصصناه للدراسات السابقة تعريفا لها واستنتاجا للنتائج المتوصل إليها وصولا إلى انتقادها.

الفصل الثاني بعنوان الأدبيات التطبيقية حول القروض المصرفية المتعثرة ومعالجتها.تضمن مبحثين حاولنا من خلالهما التقرب من الوكالة ومعرفتها وكذا أخذ نظرة عن كيفية معالجتها للقروض المصرفية المتعثرة من خلال دراسة ملف لأحد العملاء واستخلاص النتائج.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية حول القروض المصرفية المتعثرة و معالجتها

المبحث الأول: نظريات عامة حول القروض المصرفية المتعثرة و معالجتها

المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول القروض المصرفية المتعثرة و معالجتها

تمهيد:

من المعروف أن الائتمان حتى و لو منح وفق أسس مصرفية سليمة ينطوي على نوع من المخاطر لأن هناك احتمال أن الأموال التي يقرضها البنك للعملاء قد لا تسدد بسبب ظروف اقتصادية سيئة غير متوقعة تؤثر على المقترضين مما يجعلهم يقعون في خطر تعثر القرض.

وتعتبر القروض المتعثرة من أهم المشاكل التي تواجه البنوك بالنظر إلى آثارها الخطيرة، خاصة منها إضعاف قدرة البنك على تقديم الخدمات الائتمانية و التي تعتبر أهم مصدر لأرباحه.

و في محاولة منا للإلمام بكافة جوانب تعثر القروض المصرفية قسمنا الفصل إلى مبحثين:

حيث سنعرض في المبحث الأول نظريات عامة متمحورة حول ماهية القروض المصرفية المتعثرة مع تبيان أساليب معالجتها بينما سيتناول المبحث الثاني الدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع تعثر القروض المصرفية.

المبحث الأول: نظريات عامة حول القروض المصرفية المتعثرة و معالجتها

التعثر عموما هو حادث عرضي مفاجئ نتيجة ظهور عائق غريب في مجرى طريق المسيرة يخل بالتوازن و يفقد القدرة على الحركة، و هو بالتالي يختلف عن السقوط و التحطم و الانهيار، و نفس المفهوم ينطبق على القروض المتعثرة التي تعتبر حالة خاصة تنتج من جراء عدة أسباب و تظهر من خلال عدة مؤشرات و تؤدي إلى جملة من الآثار، و من هذا يتوجب علينا وضع أساليب للوقاية من هذا التعثر و الخروج بحلول لمعالجة التعثر إن وقع، و لعل مقولة *عمر بن الخطاب* أمير المؤمنين رضي الله عنه و أرضاه " **لو عثرت دابة في العراق لخفت أن يسألني الله عَنْهَا :لِمَ لم تُصْلِحْ لَهَا الطَرِيقَ يَا عُمَرْ؟**" هي خير دليل على ذلك.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول القروض المصرفية المتعثرة

سنحاول من خلال هذا المطلب الإلمام بجوانب القروض المصرفية المتعثرة مما يسهل علينا الولوج إلى موضوع الدراسة.

الفرع الأول: ماهية القروض المصرفية المتعثرة

1- مفاهيم مختلفة للتعثر:

- **الإفلاس:** يقصد به اللحظة التي يتقرر فيها تصفية الوحدة الاقتصادية بالشكل القانوني نتيجة لكونها تعاني من الفشل المالي بشكل شبه أكيد.[1]
- **العسر المالي** : يختلف مفهوم العسر المالي وفقا لشكل التحليل الذي يمكن استخدامه في تحديد ذلك، إذ يقصد به حالة عدم قدرة العميل أو الشركة على الوفاء بالتزاماتها نحو الدائنين.[2]

ويتخذ العسر المالي مظهرين هما:

العسر الفني: و هو الموقف الذي تعجز فيه الشركة عن مواجهة التزاماتها المستحقة رغم أن أصولها أكبر من التزاماتها و يعبر عن هذا المفهوم عادة بأزمة السيولة.

العسر الحقيقي: و هو الموقف الذي تعجز فيه الشركة عن مواجهة التزاماتها المستحقة و تكون أصولها أقل من التزاماتها.

---

[1] علاء الدين جبل وآخرون، **دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات**، تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 31، العدد95 ، 2009، ص 306.

[2] فاطمة بن شنة، **إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية**، مذكرة ماجستير غير منشور، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009، ص: 84.

- **العميل المتعثر:** هو العميل الذي يتوقف على سداد الأقساط أو الفوائد المستحقة عليه في مواعيدها، أو يواجه مشاكل مالية أو إدارية أو تسويقية يترتب عليها في النهاية تخلفه عن الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائنين في مواعيدها[1].
- **الفشل:** فهو مفهوم عام يخلط بين المفاهيم المالية و القانونية لحالات الإفلاس و العسر في المؤسسات. و تجدر الإشارة إلى أنه يجب التمييز بين الفشل الاقتصادي و الفشل المالي[2].

الفشل الاقتصادي: في هذه الحالة لا تستطيع المؤسسة أن تحقق عائد معقول أو معتدل على استثماراتها، أو عندما يكون صافي رأس المال سالب و ذلك عندما تكون القيمة الدفترية للمطلوبات و خصوم المؤسسة أكثر من القيمة الدفترية لأصولها.

الفشل المالي: وهو ما يهم إدارة الائتمان والذي من خلاله يعجز العميل عن تسديد التزاماته من الأقساط المستحقة وكذلك فوائد هذه الأقساط.

- **التعثر المالي:** يعني نقص العوائد أو توقفها، وعدم القدرة على سداد الالتزامات في مواعيدها، كما يقصد به المرحلة الأخيرة لعدة مراحل تبدأ بنقص السيولة وتتطور إلى أن تصل إلى التوقف عن السداد ، ولكي يكون هناك قرض متعثر يمر بالمراحل التالية[3].

ديون عادية: لايواجه البنك أي مشاكل في استردادها و هذه الديون يطلق عليها عادة ديون جيدة أو منتظمة.

ديون معدومة: و هي الديون التي استنفذ البنك بشأنها كافة وسائل المطالبة فضلا عن كافة الإجراءات القانونية الممكنة، و تعذر عليه استردادها و لكنه يظل المدينين فيها لسدادها في حالة ظهور أي أموال.

ديون متعثرة: و هي تقف وسطا بين الديون العادية و الديون المعدومة.

---

[1] عبد الغني حريري، **دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي**،مداخلة حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009، ص: 6.

[2] الشريف ريحان وآخرون، **الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية – من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج**، ملتقى وطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، جامعة منتوري، الجزائر، 2012، ص: 4.

[3] فريد راغب النجار، **إدارة الائتمان و القروض المصرفية المتعثرة " مخاطر البنوك في القرن الحادي و العشرين** "، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، 1999، ص: 16.

الجدول رقم (1-1): يوضح الفرق بين التعثر المالي و الفشل المالي

التعثر المالي	الفشل المالي
- نقص العوائد - عدم القدرة على سداد الالتزامات	-التوقف الكلي على سداد الالتزامات -الإفلاس وتوقف النشاط

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا للدراسات السابقة

2- مفهوم الديون المتعثرة:

التعريف اللغوي و المصطلحي للقروض المتعثرة:

- **تعريف التعثر لغة:** أصل التعثر من تعثر وقد ورد تعريفه في كتب اللغة بمعنى كبا وسقط ومنه ما ورد في لسان العرب بالقول:"عَثَر يعثِرُ ويَعْثُرُ عَثْراً وعِثَاراً وتَعَثَّرَ كَبا ... ويقال عَثَرَ به فرسُهُ فسقط وتَعَثَّرِ لِسانُه تَلَعْثَم[1]."
- **تعريف تعثر القروض اصطلاحا:** يعتبر مصطلح تعثر القروض من المصطلحات المعاصرة والذي لم يتناوله القدماء بالتعريف. فقد اشتهر خصوصا مع انتشار البنوك والشركات وغيرها من المؤسسات التي تتعامل بالديون فأصبح يطلق المصطلح على الديون المتأخرات سدادها من قبل العملاء أفرادا أو مؤسسات. وقد عرفه محسن الخضيري بالقول:"فالتعثر المالي هو مواجهة المنشأة لظروف "طارئة غير متوقعة" تؤدي إلى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي أو فائض نشاط يكفي لسداد التزاماتها في الأجل القصير"، وهذا التعريف ينطبق على المؤسسات أكثر منه على الأفراد ولذلك يبقى قاصرا[2].

تعريف القروض المصرفية المتعثرة حسب مراحل و طبيعة التعثر: تعددت تعريفاتها و تباينت من عالم إلى آخر و فيما يلي نبذة عن بعض التعريفات. [3]

---

[1] محمد شريف العمري، الديون **المتعثرة في البنوك الإسلامية و كيفية علاجها من خلال تجربة البنوك الإسلامية الماليزية**، عن الموقع الالكتروني: http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php ، في 2017/04/19 بتوقيت 16:25.

[2] محمد شريف العمري، **نفس المرجع**.

[3] عادل مبروك محمد، الحلول **البديلة لمواجهة ظاهرة الائتمان المصرفي المتعثر**، (بحث مرجعي)،كلية التجارة، جامعة القاهرة، نسخة من الكتب العربية عن الموقع الالكتروني: http://docdz.net/play.php?catsmktba=645&showcomment=ok ، في 2017/02/10، بتوقيت 11:14 ص، ص: 7-10.

أ- **تعريف الائتمان المصرفي المتعثر حسب مرحلته:** كان على النحو التالي:

يقول Linder : إن التعثر ينشأ نتيجة فشل العميل في الالتزام بشروط العقد، و يفرق بين التعثر المؤقت و التعثر المزمن، و يرى أن هناك قروضا تحتاج إلى رقابة غير عادية و هي تلك القروض التي يطلق عليها قروض غير مرضية من وجهة نظر البنك، وقروض ضخمة و قروض العاملين و القروض التي لا تدر عوائد و القروض المشكوك فيها، و قروض تحتاج إلى إعادة تأهيل، و تعرف القروض غير المدرة للعوائد أنها هي تلك القروض التي لم يتم دفع أصل مبلغها، أو فوائدها لمدة 90 يوم من تاريخ استحقاقها أو قروض استحقت و لم تدفع أو لا يتوقع سدادها بسبب الإفلاس أو التصفية الاختيارية أو قروض أعيد هيكلتها أو قروض تم منحها إلى شركات متعثرة أو خاسرة.

و يتفق كل من Wahlen مع كل من Bonin & Houang وكل من chunlia & Rayan في أن القروض المتعثرة هي تلك القروض التي لا ترد عندما يحين موعد استحقاقها أو لا ترد بعد موعد استحقاقها و مازالت تحت التفاوض non accrual loans ، أو تلك القروض التي استحقت في الماضي و لم تسدد حتى الآن و قد تكون غير مضمونة بشكل كافي past due to ، أو هي قروض يوجد مشاكل في إعادة هيكلتها و يستشعر البنك من خلال بعض القرائن، ثم الديون المشكوك فيها هي تلك استحقت منذ أكثر من سنتين، و الديون المعدومة و هي القروض التي لم تسدد نظرا لإفلاس و تصفية المدين.

ب-**تعريف الائتمان المصرفي المتعثر حسب طبيعة التعثر:** كان على النحو التالي:

يقسم Gressy: القروض الممنوحة للمنظمات الى قروض متعثرة و أخرى غير متعثرة، وأساس هذا التقسيم هو نسبة ربح تشغيل المقترض إلى قيمة ما عليه من التزامات القرض (قسط + فوائد).

و يتفق معه hempall: في أن الربح التشغيلي للعميل هو المصدر الرئيسي للتعثر في حالة عدم تغطيته للقسط و الفوائد.

بينما يقدم كل من bereish & press تعريفا آخر للتعثر حسب نشأته، فهناك تعثر فني ينشأ عن عدم الالتزام بالمعايير المحاسبية وإن كان نادرا ما يحدث، و هناك تعثر مالي، كما أن التعثر الفني يؤدي إلى التعثر المالي. [1]

[1] عادل مبروك محمد، **نفس المرجع السابق**، ص: 11.

و يقول gropp: أن هناك تعثراً إراديًا لا أخلاقيًا للاستيلاء على أموال البنوك، و تعثر لا إرادي و يحدث بسبب المتغيرات البيئية الخارجة عن نطاق العملاء المتعثرين.

يرى الباحث أن هذه التعريفات توضح الأنواع المختلفة للتعثر بصفة عامة، لذا نرى أنه يجب المزج بين التعريفين السابقين و النظر إليهما بشكل تكاملي، خاصة و أنه قد يصعب الفصل بينهما، فالتعثر المؤقت قد يكون عبارة عن قروض تحتاج إلى إعادة تأهيل أو قروض مشكوك فيها أو قروض لم يأت موعد استحقاقها بعد، و قد يتحول التعثر المؤقت إلى تعثر دائم، و تتحول كل هذه الأنواع من القروض المتعثرة إلى ديون معدومة، و قد يتحول التعثر الفني إلى تعثر مالي حقيقي إلى ديون يصاحبها مشاكل.

و عليه نرى أنه علينا اختصار كل ما سبق من التعريفات في تعريف المختار للتعثر المصرفي و هو:"عدم سداد العميل لالتزاماته المستحقة عليه في وقت السداد المتعاقد عليه لأي سبب من الأسباب سواء كان إعسارا، أو إفلاسا أو مماطلة أو غيرها من الأسباب".

وعليه نتوصل إلى أن هذا التعريف للقروض المصرفية المتعثرة و الذي يعتمد على التفرقة فيما بين الأنواع المختلفة للقروض المتعثرة مفيد لما يلي:[1]

- تفيد هذه التفرقة في تحديد المرحلة التي يمر بها القرض، تلك المرحلة التي تعكس الخصائص الأساسية له من خلال دورة حياة القرض.
- طالما تم تحديد هذه المرحلة فإن البنك سيقوم بدراسة و تقدير الموقف في الوقت الملائم من خلال الدراسة التفصيلية بكل قرض على حدى لجميع المقومات الائتمانية.
- بناءا على ما سبق في " أ. ب " فإن البنك يستطيع إتباع الإستراتيجية و السياسة الملائمة للتعامل مع الموقف، مما يقلل من احتمال وصول القرض إلى مرحلة التعثر المزمن.
- إن تصنيف القروض بالشكل السابق يعطي معيارا واسعا يستوعب تلك القروض المتعثرة، خاصة أنه يصعب وضع معيار محدد لمفهوم القرض المتعثر.
- وبخصوص محددات القروض المتعثرة، فإنها تختلف من دولة إلى أخرى، والتي يمكن ذكر بعض الحالات كالتالي:

[1] عادل مبروك محمد، **نفس المرجع السابق**، ص: 12

الجدول (1-2): محددات القروض المتعثرة في دول مختلفة

البلد	محددات القروض المتعثرة
الجزائر	إذا مضت مدة ستة أشهر على موعد تسديد أقدم قسط مستحق، يعد القرض متعثرا.
الولايات المتحدة الأمريكية	إذا مضى على استحقاق أي قسط من أقساط القرض مدة تزيد عن 90 يوما، اعتبر قرضا متعثرا.
كوريا الجنوبية واندونيسيا	يعتبر القرض متعثرا، إذا مضت مدة ثلاثة أشهر على موعد تسديد أقدم قسط مستحق
الهند	إذا مضت مدة ستة أشهر على موعد تسديد أقدم قسط مستحق، يعد القرض متعثرا.
الأردن	تم اتخاذ مدة 180 يوم على موعد تسديد أقدم قسط مستحق كحد لاعتبار القرض متعثرا وذلك إلى غاية سنة 1999، ثم تم تخفيض هذه المدة تدريجيا إلى 90 يوم في سنة 2002 وما بعدها.

المصدر: براق محمد، بن عمر خالد، القروض البنكية المتعثرة: الأسباب والحلول، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، manifestation scientifique ، من الموقع الالكتروني https://manifest.univ-ouargla.dz

الفرع الثاني: أسباب تعثر القرض

لا تنشأ القروض المتعثرة عن فراغ و إنما تسببها مجموعة من المسببات تشترك جميعها أو بعضها فتؤدي إلى تعثر الائتمان. و يمكن تقسيم هذه الأسباب إلى ثلاث مجموعات نذكرها فيما يلي:[1]

1. **أسباب يرتكبها البنك فتؤدي إلى تعثر الائتمان**، و تنشأ هذه الأسباب عن:
   - قصور دراسة منح التسهيلات الائتمانية؛
   - عدم تحليل مخاطر الائتمان تحليلا موضوعيا من حيث: مخاطرة الإدارة، السوق، رأس المال، و الضمانات العقارية؛
   - صرف التسهيلات دفعة واحدة للعميل و ليس حسب شروط العقد، لأنه ينبغي أن يكون لدى العميل ما يمول به جزءا من مشروعه و يتحمل قدرا من المخاطر فيه؛

[1] سعاد بن طرية، **استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية – دراسة حالة في مديرية البنك الوطني الجزائري بورقلة و وكالاتها (ورقلة – تقرت) 2009/2007**، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم الاقتصادية، تخصص بنوك و مالية، قسم العلوم الاقتصاديةن كلية العلوم الاقتصادية و التجارة و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح _ ورقلة، 2011، ص: 49

- امتناع البنك دون مبرر عن تقديم تمويل إضافي للعميل أو تكون عادة ضئيلة، فيتعثر العمل و يتوقف العميل عن الوفاء بالتزامات البنك، و عندها يتعرض البنك فقدان كل أو بعض القرض؛
- عدم المراجعة الشهرية من طرف البنك لحركة حساب العميل من ناحية حجم إيداعاته و سحوباته، و ما إذا كان يحتفظ بجزء من تدفقاته النقدية خارج البنك وما إذا كان يستعمل كل القرض أو بعضه في غير الغرض المخصص له من عدمه؛
- تفاقم حجم القروض التي يمنحها المسئولون الكبار في المصارف لمعارفهم أو لمؤسسات لهم فيها مصالح خاصة قريبة أو بعيدة أو مؤسسات تابعة للمصارف نفسها.

2. **أسباب يرتكبها العميل فتؤدي إلى تعثر القرض،** و تنشأ هذه المجموعة من الأسباب عن:

- عدم تقديم البيانات و المعلومات الصحيحة و الكاملة للبنك؛
- استخدام التسهيلات الائتمانية من غير الغرض الممنوحة من أجلها؛
- التوسع غير المدروس لعمليات العميل الاستثمارية؛
- اعتماد العميل على مصادر غير متكررة مما يزيد من عدم انتظام تدفقاته النقدية و أرباحه من فترة مالية إلى أخرى؛
- عدم توفر الكفاءات الإدارية و الفنية لدى العميل؛
- العوامل الشخصية و الذاتية للعميل، و ذلك باكتساب أنماط سلوكية سيئة.

3. **أسباب خارجة عن إرادة البنك و العميل:**

- القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ، و هو أمر لا يمكن توقعه أو تفاديه كنشوب حريق أو وقوع زلزال يؤدي بالمشروع الممول؛
- دخول الاقتصاد في مراحل الانكماش و التباطؤ؛
- تغيير غير متوقع بالتشريعات و الأنظمة للدولة.[1]

الفرع الثالث: مؤشرات تعثر القرض: يتبادر تعثر القرض المصرفي من خلال مؤشرات تشير إلى أن مشروعا ما يمكن أن يواجه العديد من المشاكل المالية، قد يؤدي إلى عدم استرداد القرض الممنوح،

ونوجزها فيما يلي:

1. **مؤشرات تتعلق بمعاملات المقترض مع البنك .**

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة القروض الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني**، ط1، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2002، ص- ص: 87-88.

ربما يكون من الواضح أن المقترض يفي بشروط كافة التزاماته الائتمانية تجاه البنك، ورغم ذلك قد تكون هناك بوادر على تدهور وضعيته المالية وحساباته المصرفية، فهناك مؤشرات متعلقة بمعاملات المقترض مع البنك من خلالها يمكن الكشف مبكرا عن إمكانية تعثر القروض الممنوحة للعميل، ويمكن تقسيم هذه المؤشرات إلى:

أ- المؤشرات المتعلقة بحساب العميل لدى البنك: و نذكر أهمها:

- إصدار شيكات على حساب القرض أو الحسابات الأخرى للعميل بأكثر ما تسمح به الأرصدة المتوفرة أو المتاحة في هذه الحسابات؛
- وجود حركات سحب من الحساب لا تتناسب وطبيعة عمل المقترض من جهة واحتياجات المشروع الممول من جهة أخرى؛
- حدوث تغيرات مفاجئة في توقيت عمليات السحب والإيداع ، وبطبيعة الحال فإن ذلك يستوجب أن يكون البنك على اطلاع ودراية بسير العمل في المشروع الممول من خلال المتابعة.[1]
- عدم تناسب المبالغ المودعة بحساب العميل مع التغيرات المتوقعة لإيراداته وفق الميزانية التقديرية للمشروع الممول؛
- إرجاع الشيكات المسحوبة على حسابات العميل لدى البنك أو رفضها ، وطلب العميل من البنك إيقاف صرف بعض الشيكات .[2]

ب-المؤشرات المتعلقة بطلبات المقترض، نذكر أهمها: [3]

- تقدم المقترض بطلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة له بدون مبرر وبشكل غير مخطط له؛
- قيام العميل بالطلب من البنك رفع إشارة الحجز عن الضمانات المقدمة للبنك ، أو تكرار التقدم بطلبات لزيادة سقوف الائتمان الممنوحة على نفس الضمان؛

---

[1] هبال عادل، **إشكالية القروض المصرفية المتعثرة "دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص :تحليل اقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2012، ص: 78.

[2] جمال أبو عبيد، **إدارة القروض المصرفية غير العاملة**، محاضرة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، ص: 12.

[3] محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي" دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني و أهم محدداته** "، ط 3، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2000، ص: 359.

- طلب العميل استبدال الضمانات العينية بضمانات شخصية ، الأمر الذي يشير إلى أن المقترض يريد التصرف بالضمانات العينية كالبيع مثلا ، أو تقديمها ضمانا لدائنين آخرين ، وكما هو معروف فان الضمانات الشخصية تعتبر ضعيفة مقارنة مع الضمانات العينية؛
- تكرار طلبات العميل بجدولة أقساط القرض ، الأمر الذي يشير إلى أن المقترض غير قادر على إدارة أموره المالية بشكل جيد ، وأنه لم يستفد من المهلة التي منحت له في إطار عمليات الجدولة السابقة لتعزيز قدرته على التسديد.

ت-المؤشرات المتعلقة بالضمانات:

- تقديم كمبيالات للبنك مسحوبة على عدد محدد من المدينين؛
- تراجع القيمة السوقية للضمانات؛
- تراجع قيمة الضمان كنسبة من قيمة القرض الممنوح؛
- اضطرار البنك لدفع قيمة الكفالات. [1]

2. مؤشرات تظهر من خلال البيانات المالية للمقترض.

أ- المؤشرات التي يستدل عليها من خلال الميزانية العامة وملحقاتها:

بصفة عامة هناك عدة مؤشرات من خلال ميزانية المقترض يستدل بها على أنه يواجه صعوبات قد تؤدي إلى احتمال عدم قدرته على سداد التزاماته ومن أهمها: [2]

- تقلبات حادة في السيولة؛
- زيادة حادة في المخزون السلعي و تراجع معدل دوران المخزون؛
- انخفاض نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول؛
- تراجع حقوق الملكية (حقوق المساهمين)؛
- عدم انتظام إعداد البيانات المالية وإرسالها إلى البنك ضمن فترة زمنية معقولة؛
- تحفظ مدقق الحسابات على البيانات المالية للشركة المقترضة؛
- إجراء تغييرات غير مبررة في السياسات المحاسبية؛
- كثرة تغيير مراقبي (مدققي) الحسابات؛
- وجود خلل في هيكل مصادر الأموال واستخداماتها؛
- ارتفاع مديونية الشركة؛

[1] جمال أبو عبيد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 14.

[2] هبال عادل، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 15.

وبالتالي فإن تحليل الميزانية يعد مهما في إظهار احتمال أو الاتجاه لحدوث خطر التعثر ومن ثم كشف هذا الخطر مبكرا ومعالجته قبل حدوثه أو تفاقمه.

ب-مؤشرات تعثر القروض من خلال جدول حسابات النتائج:

يصور جدول حسابات النتائج إيرادات ونفقات المقترض ومن خلال تحليلها لفترات مختلفة يمكن التعرف على مدى سلامة كل عنصر من عناصر الإيرادات والنفقات.

ومن المؤشرات التي يمكن الاستدلال عليها من خلال جدول حسابات النتائج: [1]

- انخفاض حجم المبيعات؛
- ازدياد المبيعات مع انخفاض الأرباح؛
- ارتفاع نسب التكاليف؛
- تركز المبيعات في عدد محدد من الزبائن؛
- الارتفاع غير المبرر في أحد أو بعض بنود النفقات؛
- الانخفاض أو الارتفاع غير المبرر في احد بنود الإيرادات؛
- عدم وجود أرباح للتشغيل.

3. مؤشرات أخرى لتعثر المقترض.

هناك مؤشرات أخرى قد تنذر بحدوث مشكلة في سداد القرض مستقبلا، وذلك حسب ظروف عمل البنك ومحيط نشاطه وملكيته ونظام المعلومات المتاح لديه.

ومن بين هذه المؤشرات الأخرى لتعثر القروض:[2]

- قيام شركة التأمين بإلغاء تغطية تأمينية بسبب عدم سداد قسط التأمين، أو وجود نزاع بين العميل وعدد من شركات التأمين ؛
- الإشعارات القانونية والقضائية المقدمة ضد المقترض مثل إشعارات الأحكام أو إشعارات حجز ما للمدين لدى الغير وما إلى ذلك ؛
- تأخر المقترض في الدفع للموردين أو طلبه منهم لمنحه شروطا أيسر أو مهلة أطول مما قد يؤدي برفض التوريد له ؛
- التغيرات في إدارة المؤسسة أو ملكيتها أو العاملين بها؛

[1] **هبال عادل، مرجع سبق ذكره**، ص: 82.

[2] جمال أبو عبيد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 17.

- سحب علامات أو توكيلات تجارية من المقترض، مما يؤدي إلى تراجع التقييم الائتماني لدى المؤسسة؛
- تغيير طبيعة عمل المقترض ؛
- التأخير في سداد الضرائب وغيرها من الالتزامات تجاه الدولة؛
- ظهور دائنين لم يفصح عنهم المقترض من قبل.

الفرع الرابع: مراحل تعثر القرض

إن التعثر المالي لا يتم دفعة واحدة بل يمر في عدة مراحل للوصول إلى مرحلة التعثر، وبالتالي يجب معرفة تلك المراحل من أجل متابعة التعثر المالي في مراحله الأولى قبل أن يصبح في مراحله النهائية الحرجة، ومن هذه المراحل.[1]

الشكل(1-1): يوضح مراحل تعثر القروض

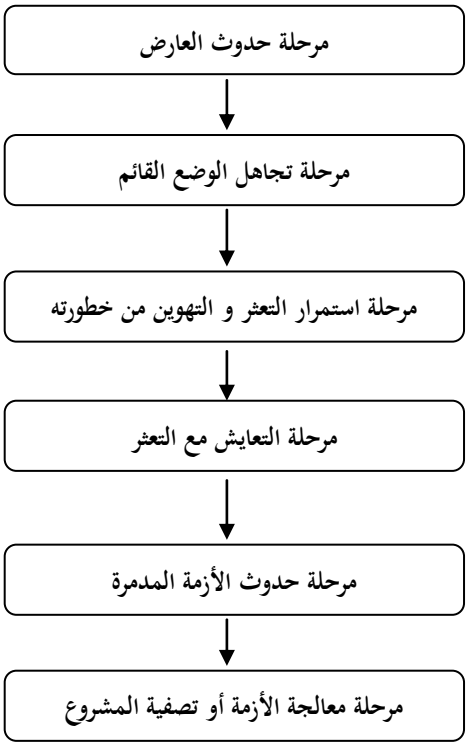

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على الدراسات السابقة

[1] مفيد الظاهر وآخرون، **العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ،جامعة النجاح الوطنية ، المجلد 21 (2)، 2008، ص: 519.

1. **مرحلة حدوث العارض:** وهو البداية الحقيقية للتعثر المالي، حيث يحدث حادث عارض" ما " ويمثل ذلك اختبارا لإدارة المشروع، فإذا تنبأ له وأدرك خطورته لم يحدث التعثر، وإذا أغفله واستهان به بدأ التعثر، مثل ظهور التزام عارض غير مخطط له أو الدخول في التزامات غير مخطط لها ولا تعطي عائدا سريعا.
2. **مرحلة تجاهل الوضع القائم:** وهي المرحلة التي يتم فيها تنبه القائمين على إدارة البنك والمشروع إلى خطورة الأسباب والبواعث المؤثرة على عملية التعثر إلا أنهم يتجاهلون ذلك تهاونا و تقليلا لشأنها.
3. **مرحلة استمرار التعثر والتهوين من خطورته:** في هذه المرحلة يزداد الوضع سوءا، ويزداد تجاهل القائمين على المشروع لخطورة الوضع، وعدم مبادرتهم لحل المشكلة.
4. **مرحلة التعايش مع التعثر:** وهذه المرحلة هي أخطر المراحل على الإطلاق، بحيث يصبح التعثر الطابع اليومي للحياة داخل المشروع، ويكون المشروع على وشك الإفلاس، وخلال هذه المرحلة يتم وقف الاستثمارات الجديدة، وتنعدم الزيادة في الطاقة الإنتاجية، وتتحول العملية الإنتاجية إلى المحافظة على بعض خطوط الإنتاج وإغلاق الخطوط الأخرى التي لا يستطيع المشروع القيام بأعمال صيانتها، أو إصلاح الأعطال فيها أو تجديدها.
5. **مرحلة حدوث الأزمة المدمرة:** في هذه المرحلة تصل أخبار تعثر المشروع إلى المتعاملين معه وتبدأ عملية المطالبات المالية.
6. **مرحلة معالجة الأزمة أو تصفية المشروع:** في هذه المرحلة يتم استدعاء عدد من الخبراء والمتخصصين لدراسة أسباب التعثر وعلاجها، سواء من خلال عم ليات الدمج أو التصفية أو إعادة المشروع إلى مسيرته الطبيعية وقدرته على النمو والتوسع وسداد التزاماته المستحقة بعد إعادة جدولتها، وبما يتناسب مع قدرته الجديدة على السداد.

المطلب الثاني: آليات إدارة القروض المصرفية المتعثرة.

يحاول البنك وضع نظام متكامل للوقوف في وجه تعثر القروض، حيث أن هذا الأخير لايمكنة تجنب مثل هذا النوع من الأخطار و محاولة منه للحفاظ على توازن الجهاز المصرفي يقوم بآليات تساعده على التقليل من تعثر القروض كما هو مبين من خلال ما يلي:

الفرع الأول: استراتجيات التعامل مع القروض المتعثرة :

يتبع البنك في تعامله مع القروض المتعثرة استراتيجيات تتجلى في الآتي:

1. **استراتجيات تتعلق بالعملاء منها:** تتمثل في إستراتيجيتين نذكرها فيما يلي:[1]

أ- إستراتيجية محافظة: يعمل البنك على مد يد المساعدة للعميل وتقديم المشورة له، مع منحه قروض جديدة لإنهاء حالة العسر التي يمر بها العميل.

ب- إستراتيجية متشددة: و تستدعي أن تقوم إدارة الائتمان بالمطالبة الفورية بإشهار إفلاس العميل نظرا لأسباب تتعلق به إضافة إلى اتخاذ إجراءات ردعية كالمطالبة بالتصفية لممتلكات العميل.

2. **استراتيجيات تتعلق بالقروض:**

تعمل هذه الإستراتيجية على تفادي القرض المتعثر من خلال صياغة وتنفيذ سياسة ائتمانية سليمة.

حيث تعتبر متابعة الائتمان من الطرق الوقائية لتجنب الوقوع في خطر التعثر المصرفي، إذ تساعد البنك على اكتشاف مظاهر التعثر بشكل مبكر، فكلما تم الاكتشاف المبكر كلما كانت لدى البنك قدرة أكبر على المعالجة بطريقة سهلة[2]، وتتم هذه المتابعة من خلال الإجراءات التالية: [3]

- سلامة القرار الائتماني؛
- التأكد من استعمال القرض في الغرض الممنوح لأجله: ويتم ذلك من خلال زيارة مسئولي الائتمان في المصرف والإطلاع على أوجه الصرف وكذا مراجعة البيانات؛
- عدم تجاوز السقوف الممنوحة للعميل؛
- تقديم تمويل إضافي للعميل عند تقديم مبررات مقنعة؛
- مراقبة حساب الزبون من خلال ربحية المشروع ومصادر الاسترداد وكذا مقارنة حركة السحب والإيداع مع البيانات المالية للعميل؛
- متابعة الظروف الخاصة بالمقترض (العميل) كمراقبة الوضع المالي له والظروف المحيطة و الأحوال الاقتصادية العامة؛
- إنشاء إدارات ائتمانية متخصصة في التعامل مع القروض المتعثرة، تتكلف بدراسة معطيات المؤسسات المقترضة من حيث نوع النشاط ، كيفية استخدام القرض، حجم القروض المتعثرة؛

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سابق**، ص- ص: 184- 185.

[2] دعاء محمد زايدة، **التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني"دراسة تطبيقية"**، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، أوت، 2006، ص: 50.

[3] صادق راشد الشمري، **القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية دراسة حالة عينة من المصارف العراقية**، المؤتمر العلمي الثالث لجامعة الإسراء الأهلية، انعقد في نيسان2009، عمان، الأردن، ص- ص: 21- 22.

- رفع الكفاءات المهنية للموظفين المكلفين بالعملية الائتمانية و جلب الكوادر.

الفرع الثاني : أساليب الوقاية من القروض المتعثرة.

وترتكز على ثلاث مراحل هي[1] :

1- **أسلوب تعويم العميل أو الشركة المتعثرة:** قد يتعثر العميل نتيجة ظروف استثنائية طارئة وليست دائمة فتؤثر على قدرته على السداد ، مما يستدعي مساندة البنك له بإعطائه فرصة لتحسين وضعه من خلال منحه فترة سماح يتم عن طريقها تأجيل سداد الدين وفوائده من سنة إلى ثلاث سنوات، كما تتضمن هذه العملية إما إعادة جدولة الدين أو التنازل عن كل الفوائد أو جزء منها أو التنازل عن نسبة من الدين، وتتوقف هذه الحالات على حسب ظروف العميل التي أدت إلى تعثره.

2- **أسلوب انتشال العميل:** يقوم البنك بمجموعة من الإجراءات التي يتم من خلالها التدخل المباشر وغير المباشر في ادارة نشاط العميل وفقا لخطة عمل متفق عليها بين البنك والعميل، تعمل على تحقيق التوازن بين التدفقات الداخلة والخارجة للشركة، حيث يقوم البنك بتقديم الاستشارات الإدارية المناسبة والتي تتضمن:

- ترشيد التكاليف و زيادة للإيرادات من خلال التخلص بالبيع لبعض الأصول غير العاملة؛
- زيادة كفاءة المتأخرات و تنشيط الطلب على السلع التي ينتجها العميل، إضافة إلى ذلك فإن البنك يقدم المشورة والنصح في مجال التسويق لمنتجات العميل.

تهدف هذه المرحلة إلى غلى إحداث التوازن بين إيرادات المشروع ونفقاته.

3- **أسلوب إنعاش العميل:** هو رفع التعثر عن العميل أي استعادة العميل نشاطه والعمل بكامل طاقته، ويتم ذلك من خلال منح العميل قروض جديدة و بشروط ميسرة تسمح له بمزاولة نشاطه في حالته الطبيعية، وحتى تتحقق وجي توفر بعض الشروط نذكر منها:

- أن يكون السبب في تعثره قد تم معالجته أو أنه قارب على الزوال؛
- أن تكون التوقعات المستقبلية جيدة بالنسبة للعميل وكذا المنتج.

الفرع الثالث: أساليب علاج الديون المتعثرة.

من الأساليب التي تمكننا من معالجة الديون نذكر:

---

[1] فاطمة بن شنه، **مرجع سبق ذكره**، ص: 97.

1- إعادة جدولة الدين

تتوقف هذه العملية على إيمان وثقة البنك في العميل على أن التعثر الحاصل خارج عن إدارته، وأن هناك احتمال بدرجة كبيرة على تحسين وضعه وقدرته على السداد، يستند البنك في هذه العملية على: [1]

- تحديد شروط الجدولة بناءا على صدق العميل؛
- حصوله على التعهدات والضمانات الكافية من أجل ضمان استرداد القرض.

2- دمج المشروع المتعثر في المشروعات الأخرى

وهي من أهم الطرق وتتم عمليات الدمج بعدة طرق نذكر منها:

- الابتلاع للوحدات والفروع والخطوط الإنتاجية؛
- الامتصاص للعمليات والعملاء والأنشطة؛
- الدمج التدريجي بين كيانين؛
- المزج الفوري وتشكيل كيان جديد.

3- **تصفية العميل**

هذا الأسلوب يقتضي اقتناع الطرفين بأنه لا ملاذ وأن هذا الأسلوب هو الأمثل لعدم التوسع في التسهيلات ولعدم توفر عناصر النجاح والاستمرار في النشاط الذي قد يؤدي هلاك ما تبقى من مقومات المنشأة.

و يمكننا اختصار كيفية معالجة القروض المتعثرة في الشكل التالي:

الشكل (1-2): يبين مراحل معالجة القروض المتعثرة

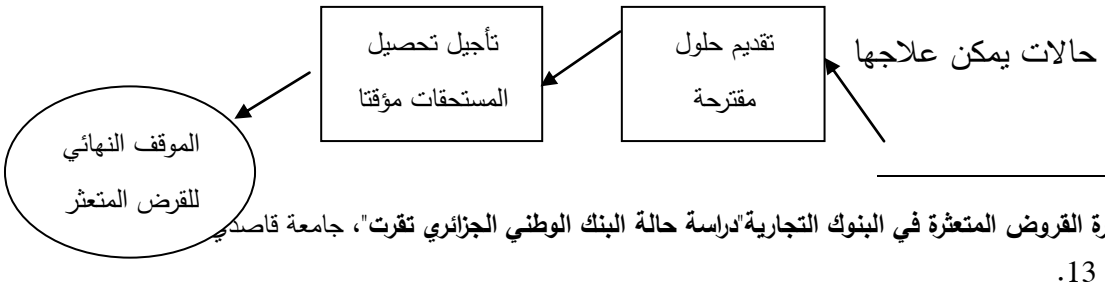

[1] بلال أبيش، **إدارة القروض المتعثرة في البنوك التجارية"دراسة حالة البنك الوطني الجزائري تقرت"**، جامعة قاصدي سنة 2014، ص 13.

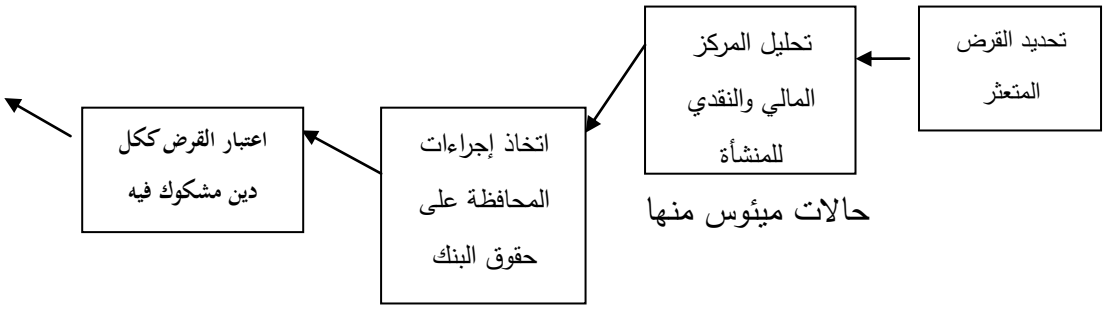

المصدر: منير ابراهيم هندي، **ادارة البنوك التجارية، الاسكندرية**، المكتب العربي الحديث، الطبعة 3، 2002، ص246.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول القروض المصرفية المتعثرة و معالجتها.

سيتم التطرق فيما يلي إلى الأبحاث التي لها علاقة بموضوع الدراسة، حيث قسمنا المبحث إلى ثلاث مطالب، خصصنا المطلب الأول لدراسة جزائرية و المطلب الثاني لدراسة عربية من بغداد، مرتبة حسب التسلسل الزمني من الأقدم إلى الأحدث، أما المطلب الثالث فيضم دراسات أجنبية دراسة حديثة في الفرع الثاني تثبت الدراسة القديمة المتناولة في الفرع الأول، فصلنا في كل مطلب تعريف، نتائج و نقد لهته الدراسات.

المطلب الأول: دراسة جزائرية

دراسة – استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية " دراسة حالة في مديرية البنك الوطني الجزائري بورقلة و وكالاتها (ورقلة – تقرت) 2009 .

1- تعريف الدراسة:

سعاد بن طرية، **استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية " دراسة حالة في مديرية البنك الوطني الجزائري بورقلة و وكالاتها (ورقلة – تقرت) 2007-2009** ، للسنة الجامعية 2011.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى أي مدى تعتمد المؤسسات المصرفية على النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية، و من أجل ذلك أجريت دراسة ميدانية لمعالجة الموضوع و ذلك باستخدام أسلوبين الأسلوب الأول الاستقصاء و الأسلوب الثاني الإحصائي بتطبيق طريقة الانحدار المتدرج ، وقد اعتمد الأسلوب الأول على أداة الاستقصاء المحتوية على مجموعة أسئلة الموزعة على موظفي مديرية البنك الوطني الجزائري و وكالتها تقرت و ورقلة، منها أسئلة مفتوحة وأسئلة مغلقة الهدف منها جمع المعلومات للوصول إلى معرفة مدى اعتماد موظفي و محللي الائتمان على التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القروض المصرفية و في اتخاذ القرار الائتماني، أما الأسلوب الثاني فقد اعتمد على استخدام أحد أساليب الإحصائية متعدد المتغيرات، هو أسلوب الانحدار المتدرج Stepwise method الذي يعد من الأساليب الإحصائية المتقدمة للتمييز بين المؤسسات السليمة و المؤسسات المتعثرة، حيث يعتمد هذا الأسلوب على الفرضية التالية:

عدم وجود ازدواج خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة ونقصد بالازدواج الخطي وجود علاقة ارتباط قوية و معنوية بين اثنين أو أكثر من المتغيرات التفسيرية.

توصل الباحث إلى أن أفضل متغيرين لبناء نموذج الانحدار هما: – عمر المؤسسة

– نسبة دوران المخزون

فكلما زاد عمر المؤسسة زادت ثقة البنك بالعميل وكلما زادت عدد دورات المخزون دليل على تماشي مخزون المؤسسة مما يؤدي إلى زيادة رقم أعمالها وهذا يزيد من ثقة البنك بالعميل.

2- نتائج الدراسة:

- البنك الوطني الجزائري يعتمد و بشكل كبير على استخدام النسب المالية في اتخاذ القرار الائتماني؛
- لا يطبق البنك الوطني الجزائري نماذج التنبؤ بالتعثر مع العلم أن هناك بنوك أخرى جزائرية لجأت إلى محاولة تطبيق مثل هذه النماذج؛
- البنك الوطني يرى أنه من أسباب تعثر القروض المصرفية هي غياب خبرة العميل في تسيير مشاريعه و عدم المتابعة الجيدة للقروض الممنوحة من طرف البنك؛
- إن النموذج المتحصل عليه يمكنه التنبؤ بوضعية المؤسسة و بالتالي الحد من التعثر القروض المصرفية.

3- نقد الدراسة: حاولت الباحثة الإجابة على بعض التساؤلات و منه على مدى اعتماد المؤسسات المصرفية على التحليل المالي للتنبؤ و الحد من وقوعها في تعثر القروض المصرفية كان ذلك من خلال بناء نموذج إحصائي متكون من نسب المالية المعمول بها في البنك الوطني الجزائري مكان الدراسة؛ إلى أن هذه الدراسة اقتصرت على معرفة السبب الذي أدى إلى التعثر، و كذا كيفية التنبؤ بالتعثر و ذلك قبل الوقوع فيه، ولكن ما ميز دراستنا عنها هو أنه تم التركيز على مفهوم تعثر القرض و دراسة أسبابه من جميع جوانبها و التعمق فيها و كذا مددنا الموضوع إلى حين الوقوع في التعثر و كيفية المعالجة.

المطلب الثاني: دراسة عربية من بغداد

1- تعريف الدراسة:

زهير خضر ياسين، **دور و أهمية النظام المحاسبي في الحد من مخاطر القروض المتعثرة،** مجلة جامعية للعلوم الاقتصادية ، الكلية التقنية الإدارية ، بغداد، العدد 46، 2015.

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز دور النظام المحاسبي في الحد من مخاطر القروض المتعثرة أو الحد منها من خلال التطبيق السليم لبعض الإجراءات المحاسبية وما يتبع ذلك من أدوات التحليل المالي ، حيث حاول الباحث التعرف في الجانب النظري و الأكاديمي على مجموعة من الأنشطة والوظائف والنظم التي لها علاقة بالموضوع ومنها النظام المحاسبي الذي يستطيع أن يساهم ولو بجزء يسير في أعطاء المشورة الفنية المتخصصة لإدارة المصرف عند منح القروض أو الحد من مخاطرها إن وقعت وحدثت في

المصرف في حالة وجود قروض متعثرة فيه، أما في الجانب التطبيقي تطرق الباحث إلى ما قد أفرزته هذه الظاهرة من انعكاسات سلبية على أداء المصارف.

2- **نتائج الدراسة:** توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- في ظل عوامل عديدة منها الأزمات المالية وعدم موضوعية وضعف السياسات الائتمانية للمصارف، ارتفع معدل القروض المتعثرة.
- إن النظام المحاسبي قد ساهم في الحد من تأثير القروض على الوضع المالي للمصارف فيما لو تم وبصورة علمية تكوين خصص لها حسب أجالها ومبالغها.
- إن الاستخدام الأمثل والفعال لأدوات التحليل المالي يمكن لها بالتنسيق مع النظام المحاسبي الحد من مخاطر هذه القروض المتعثرة.

3- نقد الدراسة: ركز الباحث في هذه الدراسة على النظام المحاسبي في الجهاز المصرفي و كيفية تطويره للحد أو للتخلص من القروض المتعثرة و تغاضى عن الجانب الآخر الذي يمثل العميل الذي قد يكون في أغلب الأحيان السبب الأول و الرئيسي في تعثر القرض الممنوح له لذا على المصارف أن تعمل على تكوين قاعدة بيانات تفصيلية عن العملاء ومدى قدراتهم المالية وسمعتهم في أسواق المال، و يليها وضع مخطط يحتوي على الأسباب و المؤشرات التي تنبؤ المصرف بحالة التعثر إن وجدت بعدها يتم تسطير الخطة التي من خلالها يمكن للمصرف معالجة هذه القروض المتعثرة كما هو مبين في دراستنا.

المطلب الثالث: دراسات أجنبية

الفرع الأول: دراسة ألتمان

- Donald I. Altman (1968), **Financial ratios, discriminant analysis the prediction of corporate bankruptcy**, the journal of finance.

1- **تعريف الدراسة:** دراسة Altman 1968 هدفت دراسته إلى البحث عن مدى**and** إمكانية التنبؤ بالتعثر المالي للشركات من خلال دراسة النسب والمؤشرات المالية للمقارنة بين الشركات. وقد استخدم نموذج (N Z-SCORE) والذي يتكون من مجموعة من النسب المالية، وقد اشتملت عينة الدراسة 33 شركة مفلسة و33 شركة غير مفلسة واستخدم 22 نسبة مالية مستخرجة من القوائم المالية للشركات و تم تحليلها باستخدام التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات (MULTIPLE DISCIMINATE ANALYSIS).

2- **نتائج الدراسة:** توصل ألتمان إلى 5 نسب مالية لها القدرة على التنبؤ بوقوع الإفلاس وهي على التوالي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول، الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول، الأرباح

قبل الفوائد و الضرائب إلى مجموع الأصول ، القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى القيمة الدفترية لمجموع الالتزامات، المبيعات إلى مجموع الأصول.

وكان النموذج قادر على التنبؤ بفشل الشركات قبل حصوله بسنتين بنسبة83 %.

3- نقد الدراسة: ركزت هاته الدراسة على كيفية التنبؤ بتعثر القروض و محاولة معرفة ما هو الجانب الذي يبين بوضوح سير القرض في طريق التعثر أما في دراستنا فحاولنا الإلمام بجميع جوانب القروض المتعثرة و كيفية إدارتها و التعامل معها.

الفرع الثاني:

- Wurim Ben Pam**, Discriminant Analysis and the Prediction of Corporate Bankruptcy in the Banking Sector of Nigeria,** International Journal of Finance and Accounting 2013, 2(6)

1- تعريف الدراسة:

الدافع الرئيسي لهذه الدراسة هو التحقق من فاعلية نموذج التحليل التمييزي المتعدد (الذي قدمه ألتمان، 1968) في التحقق من سلامة هاته البنوك، ويشكل "مصرفان فاشلان" و "مصرفان غير فاشلين" (وفقا لما قرره مصرف نيجيريا المركزي) عينة الدراسة خلال فترة خمس سنوات (1999-2003)، وخلافا لموقف الهيئات التنظيمية، فقد تبين أن درجة التمييز Z من مجموعة البنوك الفاشلة تقل عن 1.80 أي Z < 1.80، في حين أن مؤشر Z من البنوك التي صنفت حتى الآن بأنها "بنوك غير فاشلة" وجد أنه أعلى من 3.00 أي Z > 3.00 .

وتوصل إلى أن نموذج (Multiple Discriminant Analys) لا يزال أداة قوية في التنبؤ باحتمالات الفشل في الدراسة، حيث أنه يتم تحليل البيانات على أساس متغيرات تمييزية مثل رأس المال العامل، الأرباح المحتجزة، الأرباح قبل الفوائد والضرائب، حقوق الملكية، إجمالي الأصول وإجمالي الديون. بعد ذلك، يتم حساب نموذج التحليل التمييزي. ويعطى النموذج المستخدم في هذه الدراسة على النحو التالي:

$$Z=1.2X1 + 1.4X2 + 3.3X3 + 0.6X4 + 0.999\ X5$$

حيث:

Z = درجة التمييز

X1 = رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول

X2 = الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول

X3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب على إجمالي الأصول

X4 = قيمة حقوق الملكية إلى إجمالي الديون

X5 = إجمالي الأرباح إلى إجمالي الأصول

بعد الحسابات، يتم استخدام قاعدة قرار للتمييز بين البنوك الفاشلة وغير الفاشلة على النحو التالي:

الجدول (1- 3): يمثل قاعدة القرار بشأن التمييز بين المصارف الفاشلة وغير الفاشلة

نوعية أداء البنك	قيمة Z
الأداء ضعيف / منطقة الإفلاس	Z < 1.80
الأداء السليم	1.80< Z < 3.00
سليم جدا	Z > 3.00

المصدر: من اعداد الباحث استنادا إلى النتائج المتوصل إليها.

2- نتائج الدراسة:

- يعد نموذج التحليل التمييزي المتعدد أداة فعالة و قوية في التنبؤ بفشل القطاع المصرفي؛
- وتعتبر السيولة والربحية وكفاءة التشغيل ودوران إجمالي الأصول (والتي هي المتغيرات الرئيسية في درجة Z ألتمان) أدوات قوية جدا في تحديد قوة البنك. هنا، مفهوم الدخل التشغيلي الذي ينص على أن "الشركة التي لا يمكن أن تولد الدخل التشغيلي كافية لتغطية نفقاتها التشغيلية لا بد أن تفشل أو تموت"؛
- ويمكن أيضا أن تكون معلمات أخرى مثل ربحية السهم، وتوزيعات الأرباح للسهم، ونسبة الفائدة المكتسبة للفائدة المدفوعة، أدوات تعاونية قوية) إلى جانب MDA في تحديد قوة البنوك.

3- نقد الدراسة: جاءت هاته الدراسة للتحقق من مدى فعالية النموذج الذي قدمه ألتمان عام 1968 في ظل تعدد النماذج التي تدرس كيفية التنبؤ بتعثر القروض إلى أنه تغاضى مرة أخرى عن المسببات الرئيسية للتعثر وعن كيفية إدارتها إن وقعت كما هو مبين في دراستنا.

خلاصة الفصل:

إن القروض المتعثرة هي قضية حرجة في الأوضاع الاقتصادية الراهنة، فهي تحتاج إلى مجهود فكري وعملي كبير لإنجاز مهمة يتعين إنهاءها والمتمثل في مواجهة التعثر والحد من الخسائر.

وكما أنه توجد العديد من الأسباب التي تؤدي إلى تشكل القرض المتعثر، فمنها ما هو متعلق بالعميل وما هو متعلق بالبنك

وأخرى تتمثل في ظروف خارجة عن نطاقهما، حيث أن القرض المتعثر يمر عبر مراحل و مؤشرات يمكننا من خلالها التنبؤ بسير القرض نحو التعثر، و هذا ما يزيد من المسؤولية الملقاة على عاتق البنك، و بالتالي زيادة القدرة التنافسية لوحدات الجهاز المصرفي في ظل تحرير الخدمات المصرفية محليا و دوليا.

من جانب آخر وعند حدوث التعثر، هناك إجراءات علاجية تلجأ إليها المصارف تختلف من حالة إلى أخرى، بأساليب وقائية فعالة و بالتالي يكمن اعتبار أفضل الطرق لتجنب مخاطر تعثر القروض الوقاية منها، ويتحقق ذلك بالدراسات الائتمانية السليمة، والمتابعة المستمرة للقروض، وفي حال تعثرها فإنه يجب وضع الخطط المعقولة لمحاولة تحصيلها، تستند إلى قواعد ثابتة

وموضوعية، مع اتخاذ إجراءات رشيدة لمنع تحول القرض إلى قرض متعثر.

الفصل الثاني:

الأدبيات التطبيقية حول القروض المصرفية المتعثرة و طرق معالجتها

المبحث الأول: منهجية الدراسة و الأدوات المستعملة في إجراء الدراسة التطبيقية

المبحث الثاني: تحليل و تفسير و مناقشة النتائج المتحصل عليها من الدراسة التطبيقية

تمهيد:

بعد الانتهاء من الدراسة النظرية للقروض المتعثرة في الفصل الأول، بدءا بالمفاهيم العامة حول التعثر المالي مرورا بأسبابه و مراحله وصولا إلى كيفية علاجه و الطرق المستعملة في الوقاية منه، بالإضافة إلى مجموعة من الدراسات التطبيقية و الميدانية السابقة تصب في مجرى بحثنا، سنحاول في هذا الفصل معرفة مدى تطابق الجانب النظري مع الجانب التطبيقي، و معرفة ما الذي يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

و لجعل مشكلة تعثر القرض أكثر وضوحا ارتأينا تخصيص حالة معينة للدراسة و تعميمها نسبيا على باقي العينات في نفس المجتمع، بدءا بإجراءات منح للقرض، و تحوله إلى قرض متعثر، وصولا إلى الإجراءات المتخذة لتحصيله.

المبحث الأول: المنهجية و الأدوات المستعملة في إجراء الدراسة التطبيقية

لإثبات مصداقية و مدى فعالية المعلومات التي جمعت خلال الدراسة و إعطائها أهمية بالغة يجب على الباحث التركيز بالدرجة الأولى على الطريقة و الأدوات المستعملة في ذلك، و من خلالها يتسنى للباحث المصادقة على الفرضية المطروحة أو إلغائها، والخروج بالحوصلة الدالة بنسبة كبيرة على صحة ما جاء به موضوع الدراسة.

هذا ما سيتم استعراضه في هذا المبحث، حيث أن المطلب الأول سيضم منهج الدراسة، أما المطلب الثاني فسيضم الأدوات المستعملة فيها.

المطلب الأول: الأسلوب المتبع في الدراسة التطبيقية

الفرع الأول: اختيار عينة الدراسة

تم اختيار البنك الوطني الجزائري المتمركز في ولاية عين الدفلى كعينة مأخوذة من المجتمع المتمثل في البنوك التجارية الجزائرية و قد تم اختيار هذا المجتمع لتوافره على معلومات كافية و واضحة كفيلة بإبراز المعنى الحقيقي للإشكالية المطروحة في دراستنا كما أنها تساعدنا على قياس و تحليل مشكلة بحثنا عن كثب مما يكسبها مصداقية عالية، و بالتالي ارتأينا أن نخوض في كيفية إدارة البنك التجاري " محل الدراسة " للقروض المتعثرة.

حيث يمكننا أن نوجز بعض المعلومات عن وكالة البنك الوطني الجزائري « BNA » بولاية عين الدفلى في ما يلي:

- بطاقة فنية للبنك الوطني الجزائري:

أنشئت وكالة البنك الوطني الجزائري في 08 جوان 1995 (تسعة وعشرون سنة من تأسيس BNA الوكالة الأم) تحت رقم 268، تقع الوكالة وسط مدينة عين الدفلى، بشارع الأمير عبد القادر، بالقرب من الملعب البلدي تتوسط جميع المرافق العمومية، الأمر الذي جعلها قريبة من المواطن لتلبية حاجياته المالية، فهي تغطي احتياجات جميع البلديات القريبة من مدينة عين الدفلى.

إنشاء الوكالة راجع لطبيعة المنطقة الفلاحية والتحول إلى منطقة صناعية وتجارية، مما أدى بالبنك الوطني الجزائري بإنشاء وكالته بالمنطقة مساهمة منه لرفع القطاع الصناعي والتجاري.

تظم الوكالة طاقة بشرية هامة تعمل على تحقيق أهداف البنك وتطوير أعماله، من أجل التكفل الجيد بالزبائن، يتكون الطاقم من خمسة وعشرون موظف .

تصنف الوكالة ضمن الصنف (A)ْ أي من الدرجة الأولى، وهذا نظرا لأهميتها وقدم نشأتها بحكم حجم النشاطات و الأعمال الذي تحققه، ولكونها تقع في مقر الولاية وتقوم هذه الوكالة بتزويد الوكالات الأخرى (B – D – C) بمختلف احتياجاتها من أموال وعملات أجنبية.

و وكالة عين الدفلى هي وكالة تابعة للمديرية الجهوية للاستغلال بالشلف والتي تضم كل من: الشلف، عين الدفلى، تيسمسيلت، غليزان.[1]

- عنوانها: Bd Emir Abdelkader-Bp78-44000 Ain defla وكالة رقم: 268

- رأسمالها: 14,600,000,000 دج

- **مبادئه:** يقوم عمل وكالة البنك الوطني الجزائري بعين الدفلى كونه مؤسسة تجارية على ثلاث مبادئ هي:

مبدأ تحقيق السيولة: تعتبر السيولة عامل وثيق الصلة بالبنك التجاري، حيث تعني قدرته على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في مواجهة طلبات المودعين ومقابلة طلبات الائتمان.

مبدأ الربحية: يعد معيار لكفاءة الإدارة المصرفية، حيث يقوم على تعظيم أرباح البنك من خلال زيادة إيراداته ولا يتحقق ذلك إلا باتساع معاملاته و زيادة نشاطاته، إلا أن هذا التوسع لا يكون على حساب مخاطر السيولة.

مبدأ الأمان: يقصد به أن يجعل البنك نفسه في مستوى أمان مقبول يحميه من المخاطر.

هياكلها:حسب المخطط التالي:

[1] وثائق وملفات خاصة بوكالة البنك الوطني الجزائري BNA-Ain defla .

الشكل (2-1): يمثل الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري لولاية عين الدفلى

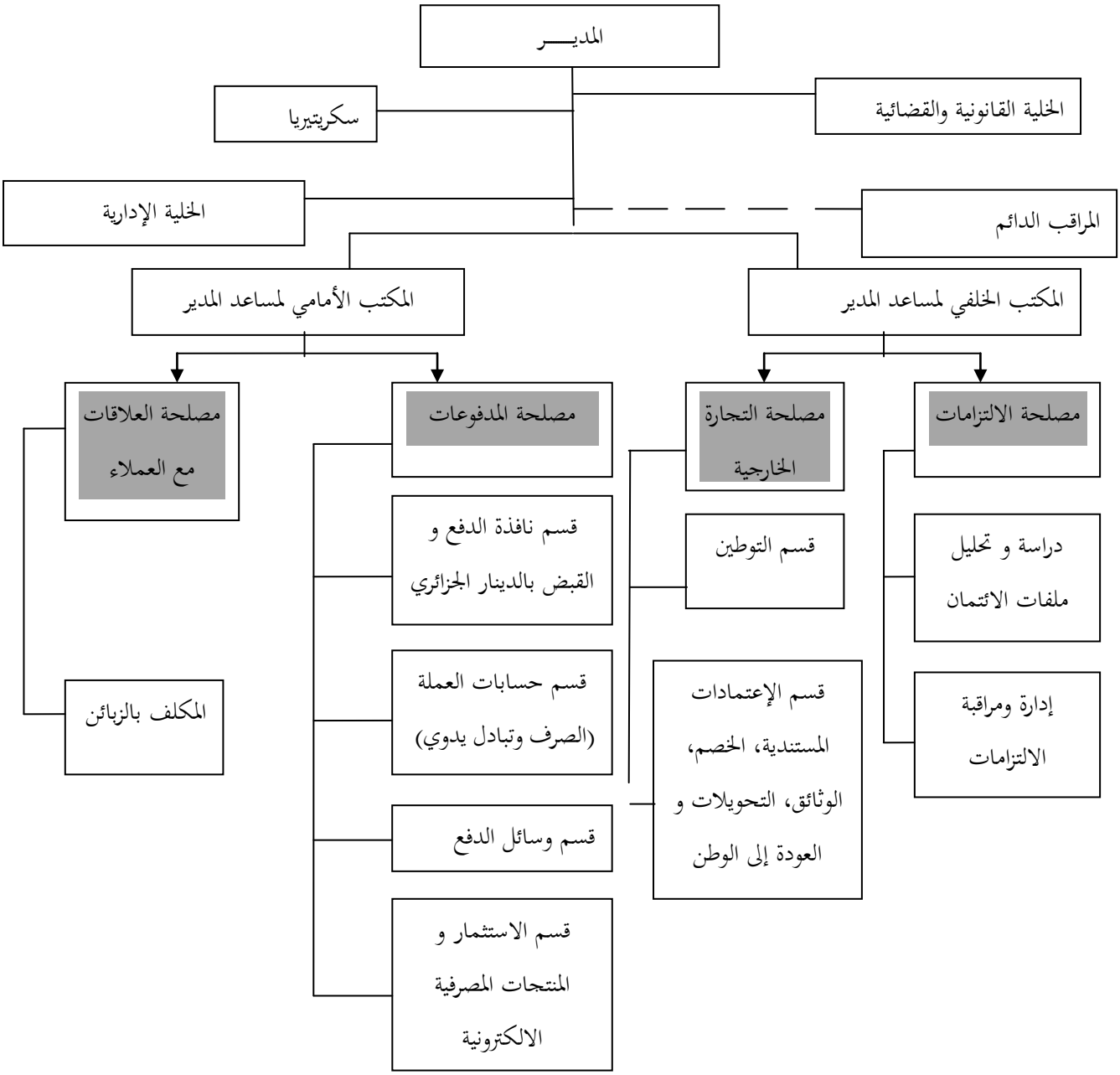

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى الوثائق المقدمة من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري

BNA-Ain defla

مهام خلايا و مصالح وكالة BNA 268 بعين الدفلى:

1. **الخلايا:** تتجلى فيما يلي:

الخلية الإدارية: تقوم هذه المصلحة بتسيير الوسائل المادية و البشرية للوكالة الرئيسية كما تعد وتتابع الموازنات، إذ يمكن تلخيص الدور الذي تلعبه في كل من:

- الحرص على احترام قوانين العمل و التنظيم الداخلي المعمول بهما على مستوى البنك السعي وراء تعميم الانضباط داخل الوكالة؛
- إعداد المخطط السنوي للتوظيف زيادة على إعداد و متابعة مخطط تكوين الموظفين وتسيير ملفات المستخدمين.

الخلية القانونية والقضائية: وهي مكلفة بتطبيق جل العمليات المتعلقة بجانب "القانون و المنازعات " الخاصة بعدم تسديد القروض أو أي منازعات يمكن أن تحدث بين البنك والزبائن.

2. **المصالح:** نذكرها كالآتي:

مصلحة العلاقات مع العملاء: يتكفل هذا القسم باستقبال طلبات العملاء وتقديم المعلومات والنصائح بخصوص العمليات التي يقومون بها.

مصلحة المدفوعات: هذه المصلحة مكلفة بتنفيذ العمليات المجسدة في حركة نقدية أو تلك التي ينجر عنها حركة من حساب لحساب كما أنها هي التي تشرف على إمساك وتحديد مختلف وضعيات حسابات الزبائن وتتفرع هذه المصلحة إلى خمسة أقسام و هي كالتالي: – قسم نافذة الدفع و القبض بالدينار الجزائري؛

- قسم حسابات العملة (الصرف وتبادل يدوي)؛
- قسم وسائل الدفع؛
- قسم الاستثمار و المنتجات المصرفية الالكترونية.

مصلحة التجارة الخارجية: تقوم هده المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير من الناحية المالية (الاعتماد المستندي) كما يتجلى دورها في التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أي بيع وشراء العملة أو في شكل تحويلات إضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية والعمل على عدم تسرب العملة الصعبة أو تهريبها.

مصلحة الالتزامات: وهي مكلفة بعدة أعمال من بينها ما يلي:

- تسيير تقارير الموافقة على القروض و متابعة استعمالها ، وكذا جمع الضمانات المرتبطة بها؛
- تحرير و إعداد عقود الكفالة في إطار تقارير الموافقة على القروض وكذا متابعة استلام " رفع اليد" الخاصة بها؛
- متابعة استقبال وتلقي عمولات الالتزامات الخاصة بالتوقيع ، بالإضافة إلى تنفيذ كل العمليات المرتبطة بالقروض المرهونة و المضمونة.

الفرع الثاني: المنهجية المتبعة في الدراسة و مصادر المعلومات

1- المنهجية المتبعة:

من أجل الوصول إلى الهدف الجوهري للموضوع و الإجابة على مختلف الأسئلة المطروحة سابقا سيتم الاعتماد على منهجين ، يتمثل الأول في منهج الوصفي لإدارة القروض المتعثرة و الكشف عن المتسبب الذي يأخذ الأولوية في حدوث مشكلة التعثر، أما المنهج الثاني يتلخص في المنهج التحليلي، حيث تم الاعتماد في الدراسة الميدانية على البنك الوطني الجزائري بعين الدفلى كعينة يمكن من خلالها جمع المعلومات الكافية عن موضوع الدراسة خلال فترات مختلفة و ملاحظة كيفية تطورها و تأثيرها على البنك لاختبار الفرضيات المطروحة،و كذا تتبع مراحل حدوث المشكلة محل الدراسة عن كثب، باتخاذ حالة معينة من البنك و إسقاط الضوء عليها، وصولا إلى معالجتها و الحد منها، محاولين الربط بين الجانب النظري و التطبيقي و استخراج نتائج نهائية تجيب عن الإشكال الرئيسي.

2- مصادر المعلومات:

- **مصادر أولية:** من أجل معالجة التطبيقي للموضوع تم اللجوء إلى وكالة البنك الوطني الجزائري بولاية عين الدفلى، بهدف الاستدلال بمعلومات قيمة تدع موضوع الدراسة.
- **مصادر ثانوية:** تم معالجة الجانب النظري للموضوع من خلال البيانات الثانوية وذلك بالاعتماد على عدة مراجع متاحة باللغة العربية والأجنبية والمتمثلة في الكتب،الرسائل الجامعية، المداخلات، المقالات، المجلات، بغية إثراء الموضوع وإضفاء المصداقية.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة التطبيقية

من أجل تسهيل عملية الدراسة الميدانية و التعمق في صلب الموضوع تم الاعتماد على ما يلي:

- المقابلة الشخصية:

تفيد المقابلة الشخصية في التأكد من الحقائق الخاصة عن طريق الأسئلة والتحاور مع موظفي وكالة البنك الوطني الجزائري عن كيفية إدارة القروض المتعثرة ،كما تتيح لنا هذه الأداة فرصا أكبر لطرح أسئلة ترتبط بالإشكالية المطروحة من أجل فك الاستفسار حولها ومناقشتها وتسمح بمعرفة الواقع الميداني عن إدارة القروض المتعثرة.

و عليه يكمن الاعتماد على أداة المقابلة الشخصية بهدف التوصل إلى فهم واضح لإشكالية البحث والحصول على الطرق والأساليب لمعالجة المشكل المطروح.

كما نضيف على ذلك بعض الإحصائيات و الوثائق المؤشرة على الفئة الأكثر اتجاها نحو التعثر بالنسبة للبنك و كذا بطاقة فنية حول كيفية معالجة البنك لقروضه المتعثرة، المبينة في الملاحق أدناه.

المبحث الثاني: تحليل و تفسير و مناقشة النتائج المتحصل عليها من الدراسة التطبيقية

بعد أن وضحنا في المبحث السابق الطريقة المتبعة في الدراسة من اختيار للعينة وتحديد للمتغيرات وكذا الأدوات المستخدمة في الدراسة، بالإضافة إلى الفصل الأول الذي تطرقنا فيه إلى الجانب النظري للدراسة.

سنتجه في هذا الفصل إلى تحليل و مناقشة النتائج المتحصل عليها و التي من خلالها يمكننا تسليط الضوء على واقع مشكل القروض المتعثرة و الحقائق التي تبقى نوعا ما غامضة إلى انه سنحاول كشف و لو بقدر قليل عنها، حيث يتناول هذا المبحث في مطلبه الأول عرض لنتائج الدراسة الميدانية و تفسيرها أما في مطلبه الثاني سنتطرق إلى مناقشة و تحليل حالة من حالات القرض المتعثر التي نراها على أنها تحتل القسم الأكبر من إجمالي القروض المتعثرة بالبنك.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة الميدانية و تفسيرها.

سنقوم في هذا المطلب بعرض و تفسير ما تحصلنا عليه من خلال المقابلة الشخصية.

الفرع الأول: تشخيص ظاهرة القروض المتعثرة بوكالة البنك الوطني الجزائري و تطورها

1- طبيعة و حجم القروض المتعثرة بالبنك:

حسب المعلومات المقدمة من قبل وكالة البنك الوطني الجزائري أنها تتبع سياسة طرق حذرة و صارمة بالنسبة لمنح القروض العادية الكلاسيكية و خاصة قروض الاستثمار طويلة الأجل، لكن

فيما يخص القروض الموجهة للوكالات الوطنية لا يمكن للبنك التحكم في قرار منحها نسبيا لأنها مدعومة من طرف الدولة، رغم أنها مصنفة من قبل البنك بالقروض الأكثر عرضة للتعثر و هذا ما سنعرضه من خلال الجداول التالية:

جدول (2-1): مجموع مبالغ القروض غير المدفوعة في (2017/03/31) عند مرحلة ما قبل النزاعات.

حجم المبالغ في 2017/03/31	نوع الحساب	
0	Total IMP مجموع حساب المبالغ غير المدفوعة	عند تاريخ الاستحقاق و قبل إرسال الإعذارات
-7521000	مجموع حساب/ المشاريع الصغيرة و المتوسطة IMP MPE	مرحلة ما قبل النزاعات عند وصول تاريخ الاستحقاق
-7521000	حساب/ مشاريع الاستغلال	
0	حساب/ مشاريع الاستثمار	
-169054000	مجموع حساب/ قروض الوكالات الوطنية	
-122121000	ح/الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب **IMP/ANSEJ**	
-643000	وكالة التنمية الاجتماعية **IMP/ADS**	
-46258000	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة **IMP/CNAC**	
-32	الوكالة الوطنية للتسيير العقاري/**IMP C.IMMOBILIER**	
-176368	(1) حساب/IMP	

المصدر: إعداد الطالبتين استنادا على الوثائق المقدمة من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري BNA-Ain defla

جدول (2-2): مجموع القروض المتعثرة في (2017/03/31) خلال الدخول في مرحلة النزاعات.

-437948000	حساب/ المجموع القروض المتعثرة	
-3472000	حساب/ قروض المشاريع متوسطة و طويلة الأجل CCIR PME	مرحلة النزاعات حساب الديون المتعثرة
-434476000	ح/ مج قروض الوكالات الوطنية	
-355230000	CCIR ANSEJ	
-47000	CCIR ADS	
-79200000	CCIR CNAC	
-437948000	(2) حساب/CCIR	

المصدر: إعداد الطالبتين استنادا على الوثائق المقدمة من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري BNA-Ain defla

جدول (2-3): مجموع الديون المعدومة في (2017/03/31)

-148030000	حساب مجموع الديون المعدومة CES	
-1889000	حساب/ قروض المشاريع الصغيرة و المتوسطة CES MPE	مرحلة الديون المعدومة مرحلة الديون االمعدومة
-146141000	حساب/ مج قروض الوكالات الوطنية لتشغيل الشباب	
-86333000	CES ANSEJ	
-46739000	CES ADS	
-13070000	CES CNAC	
-148030000	مجموع حساب/ CER	

المصدر: إعداد الطالبتين استنادا إلى الوثائق المقدمة من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري BNA-Ain defla

تفسير معطيات الجداول:

الجدول الأول: عند وصول تاريخ استحقاق مجموع القروض الممنوحة ولم يسجل البنك أي دفع يقوم تلقائيا بتحويل هذه الديون إلى حساب المبالغ غير المدفوعة IMP و يقوم بإرسال إعذارات تتمثل في ثلاث إعذارات إلى جميع عملائه المدينين قبل اللجوء إلى القضاء كما هو مبين في الجدول الموالى.

الجدول الثاني: بعد استنفاذ مهلة الإعذارات يصل البنك إلى مرحلة النزاعات حيث نلاحظ أن مجموع القروض المتعثرة قد نقص تدريجيا بالنسبة لحساب MPE مما يدل استجابة بعض العملاء للإعذارات أما بالنسبة لحساب الوكالات الوطنية لتشغيل الشباب فقد تفاقم حجم المبالغ غير المدفوعة مما يجعل البنك يلجأ إلى المجالس القضائية لتحصيل ديونه.

الجدول الثالث: بعد تصفية البنك لحساباته مع عملائه المتعثرين عبر القضاء، يسجل باقي الديون التي لم تدفع في حساب الديون المعدومة CES.

نتيجة عامة: من (1) و (2) و (3) و من خلال الملاحظة لنتائج هذه الجداول تبين لنا أن أغلب القروض الموجهة لتشغيل الشباب هي قروض متعثرة حيث كانت قيمة القروض غير المدفوعة عند وصول تاريخ استحقاقها 126697000 (دينار جزائري) في مرحلة ما بعد النزاعات و تفاقم حجمها إلى أن صنفها البنك قروضا متعثرة لتصل إلى قيمة قدرت بـ 434476000 (دينار جزائري)، و منه يصل البنك إلى مرحلة النزاعات القضائية ليصل في الأخير قيمة 146141000 (دينار جزائري) تسجل في خانة الديون المعدومة.

أما بالنسبة لحساب القروض الموجهة لمشاريع الاستغلال و الاستثمار فأغلب مبالغها يتم تسويتها من خلال المرحلة الودية و ما قبل النزاعات حيث قدرت قيمتها خلال هذه المرحلة بـ 7521000 (دينار) لتتناقص نسبة المبالغ غير المدفوعة تدريجيا مرورا بمرحلة النزاعات حيث قدرت بـ 3472000 (دينار) وصولا إلى مرحلة الديون المعدومة ليسجل البنك ما قيمته 1889000 (دينار).

يمكننا توضيح النتائج المدونة أعلاه من خلال الأشكال بيانية لكن نقوم أولا بتبسيط معطيات الجداول في الجدول التالي:

جدول (2-4): يمثل قيمة المبالغ غير المدفوعة بالنسبة لحساب MPE و حساب وكالات تشغيل الشباب و تطورها عبر مراحل في (2017/03/31).

الوحدة (مليون دينار)

المراحل / الحسابات	القروض المتعثرة مرحلة ما قبل النزاعات IMP	القروض المتعثرة خلال مرحلة النزاعات القضائية CCIR	مرحلة الديون المعدومة CES
حساب/ مشاريع الاستغلال و الاستثمار MPE	7521	3472	1889
حساب/ الوكالات الوطنية لتشغيل الشباب	126697	434476	146141

المصدر: إعداد الطالبتين استنادا على الوثائق المقدمة من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري BNA-Ain defla

الشكل(2-2): يمثل تطور القروض المتعثرة الموجهة لمشاريع الاستغلال و الاستثمار من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري BNA-Ain defla في (2017/03/31)

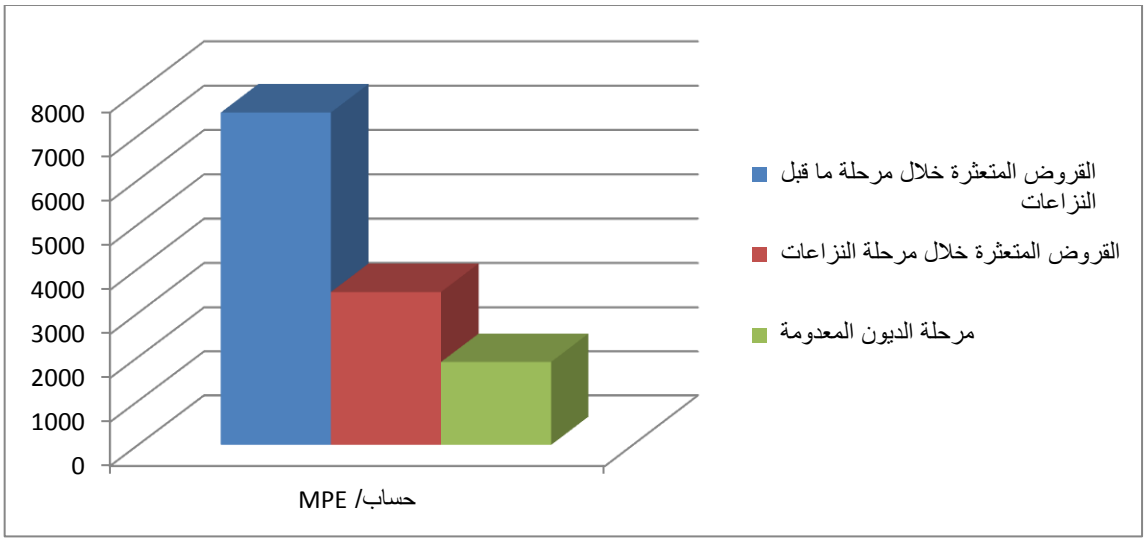

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى الوثائق المقدمة من طرف وكالة BNA-Ain defla

من خلال الشكل نلاحظ أن قيمة القروض المتعثرة خلال فترة ما قبل النزاعات تتناقص بشكل كبير نظرا لاستجابة العملاء إلى رسالات التذكير بموعد الاستحقاق وكذا الإعذارات الموجهة لهم ليصل البنك إلى مرحلة الديون المعدومة مرورا بمرحلة النزاعات بقيمة قليلة نسبيا من الديون المعدومة و ما يفسر ذلك هو السياسة الصارمة المعتمدة من طرف البنك في مثل هذا النوع من القروض.

الشكل(2-3): يمثل تطور القروض المتعثرة الموجهة للوكالات الوطنية لتشغيل الشباب من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري BNA-Ain defla في (2017/03/31)

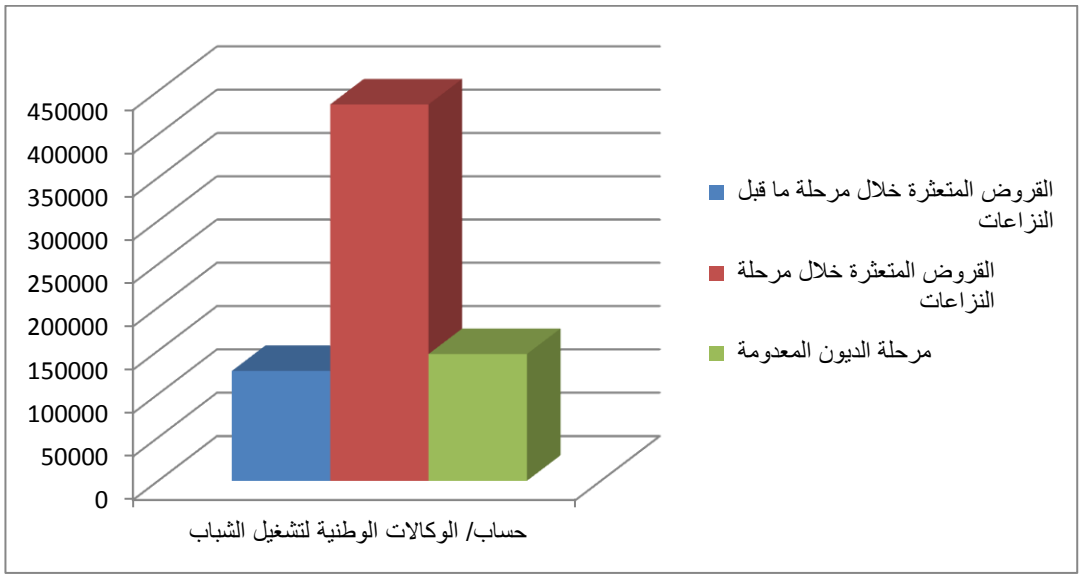

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى الوثائق المقدمة من طرف وكالة BNA-Ain defla

نلاحظ من الشكل أن القروض المتعثرة تتفاقم بشكل كبير جدا ما بين مرحلتي ما قبل النزاعات و أثناءها نظرا لعد استجابة العملاء للاعذارات الموجهة لهم من قبل البنك مما يحولها إلى المجالس القضائية، فيحصل البعض من مبالغ هذه القروض و يسجل الباقي في خانة الديون المعدومة. وما يفسر ذلك هو السياسة المنتهجة من طرف الدولة، إذ أنه على البنك تنفيذ قرار الدولة بمنح القروض لهذه الفئة ولا تترك للبنك الحق في تطبيق سياسته الائتمانية، إلا في حالات نادرة مثلا عندما يفوق مبلغ القرض قيمة المشروع بشكل ملحوظ، هنا يحق للبنك برفض الملف.

ورغم الجهود المبذولة من طرف البنوك في السنوات الأخيرة من أجل وضع سياسة ملائمة تمكن الوكالة من اتخاذ القرار

المناسب إلا أنها تتعرض لحالات عدم التسديد وهذا راجع إلى السياسة التي انتهجتها الدولة الجزائرية خاصة تلك التي تخص دعم و تشغيل الشباب.

2- أسباب تعثر القرض بالبنك:

- منح قروض لمؤسسات وأشخاص غير مؤهلين وذوي قدرات ضعيفة في التسيير، وذلك تحت غطاء دعم التشغيل والتنمية الاقتصادية؛
- عدم وجود سياسة واضحة لدى البنوك لمتابعة المشاريع الممولة للمؤسسات، نظرا لتطور الاحترافية في الغش و التزوير لوثائق ملف القرض؛
- وجود خلل في الدراسات الائتمانية نظرا لاعتمادها بصفة أساسية على المعلومات المقدمة من المقترضين دون التأكد منها بشكل كاف من مصادر خارجية؛
- في الدراسة الميدانية التي قمنا بها تبين لنا أن السبب الرئيسي لتعثر القرض يعود إلى استخدام العميل للقرض في غير الغرض الذي منح لأجله و ذلك أن البنوك تمنح القرض بهدف تمويل مشروع أو توسيعه، إلا أن العميل يستخدم القرض لغرض آخر كاستخدامه في الحاجيات الخاصة التي ليس لها علاقة بموضوع القرض، وهذا ما يسبب استهلاك القرض و بالتالي إعسار المقترض، و الفئة الأكبر المتورطة في هذا هي الفئة الخاصة بقروض تشغيل و دعم الشباب، لتقديمهم معلومات غير صحيحة عن صاحب الملف و عن مشروعه، و يتمادى معهم الأمر حتى إلى تزوير الوثائق التي تبين ملكية عتاد المشروع نظرا لأن البنك يرسل لجنة مراقبة تكشف عن العتاد و تصادق عليه لضمان انطلاق المشروع، هذا من جهة و من جهة أخرى أدلى بعض عملاء البنك رأيهم لنا بأن البنك له يد في تعثر القرض و أرجعوا سبب ذلك إلى نقص كفاءة الإداريين و موظفو البنك العاديين نظرا لتباين كفاءاتهم و ذكروا أن بعض موظفي البنك يتصفون بسوء التسيير و ضعف كفاءاتهم المهنية للتحكم في الكم الهائل من العملاء ليضيع خلالهم حق الكثير من العملاء و قد يصل بهم إلى إلغاء قرض بعد المصادقة علية.

نذكر مثال بسيط على ذلك: قد يعرض البنك إلغاء العقد مع العميل لأتفه الأسباب كارتفاع ال TVA كما شاهدناه من خلال الدراسة الميدانية حيث أن البنك منح الدفعة الأولى من القرض لعميل ANSEJ عندما كانت ال TVA = 17% من موظف معلوم و عند وصول وقت صرف الدفعة الثانية للعميل صادف ذلك ارتفاع ال TVA إلى TVA = 19% فتقابل العميل مع موظف آخر غير الذي صرف له الدفعة الأولى حيث تخلف هذا الأخير عن صرفها له بحجة انشغال البنك بحساباته الجديدة و لم يعر العميل أي أهمية عن الوضع الحرج الذي وقع فيه بسبب الاتفاق مع شركة لبيع سيارات الأجرة بالدفع في الوقت المحدد (نفس وقت صرف الدفعة الثانية) فاضطر العميل لتحمل عواقب ذلك.

الفرع الثاني:سياسة تحصيل القروض المتعثرة في وكالة البنك الوطني الجزائري بعين الدفلى

خطوات تحصيل القروض المتعثرة في البنك:

ليصل البنك إلى هدفه في تحصيل ديونه قام بإنجاز دورة تدريبية تتضمن ما يلي:

الهدف النهائي: في نهاية هذا التدريب، سيكون المشاركون قادرين على:

- تحديد القنوات الأكثر ملاءة لاسترداد الديون،
- تصنيف نوع القروض المتعثرة على أساس المخاطر؛
- ضمان الرصد الدقيق للديون المتعثرة؛
- العمل باحترافية على خطوات استرداد الدين وديا و قبل اللجوء إلى التقاضي و ذلك بإنعاش العميل؛
- العمل باحترافية على استرداد الدين من خلال الخطوات القضائية.

برنامج التكوين: يتضمن:

تعريف الإنعاش "تحصيل المستحقات" و تصنيف المطالبات

1. **تعريف الإنعاش:** إنعاش العميل و هو المساندة جزئيا من خلال ضخ مبالغ بشكل جزئي لتغطية العجز، مع الإشراف كذلك بشكل جزئي دون تدخل كامل في إدارة شؤون العميل المالية.
2. **الإشارة و التعرف على المشكلة المدروسة:**
   - ظهور المطالبة (غير مدفوعة الأجر).
   - أسباب الأجور غير المدفوعة.
   - أنواع و حالة الأجور غير المدفوعة؛
   - العوامل التي لا يمكن السيطرة عليها في حدوث المطالبة أي العوامل الخارجة عن نطاق الطرفين.
3. **تصنيف المطالبات:**

أ- القروض الجيدة (حسنة تدر عوائد)؛

ب-القروض التي لا تدر عوائد: تمر عبر المراحل التالية:

- المشكلة المحتملة؛
- المشكلة خطرة جدا؛
- التوجه نحو التسويات.

مسارات استرداد الديون:

الشكل (2-4): يمثل مسار استرداد القروض المتعثرة

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى المعلومات المقدمة من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري BNA-Ain defla

1- **مسار الانعاش ودي:**

أ- الإجراءات التي يتعين اتخاذها قبل تعثر القرض.

- المراقبة الدورية لجدول اهتلاك القرض الخاص بالزبون عن طريق استخدام النظام الآلي الخاص بالبنك
- تحرير جدول يبين فيه الاستحقاقات القادمة الخاصة بالشهر (وذلك بالنسبة لجميع الزبائن).
- إعلام الزبون بالقسط الذي سيستحق ودعوته لاتخاذ احتياطاته اللازمة للسداد، سواء باستخدام الهاتف أو بمراسلة تتضمن الإشارة إلى المبلغ وتاريخ استحقاقه والمدة المتبقية لاستحقاق القسط.

ب-الإجراءات التي يتعين اتخاذها عند تعثر القرض:

في حالة ما إذا لم يتجاوب الزبون مع دعوة البنكي للسداد وعند حالة تسجيل النظام الآلي الخاص بالبنك لحالة عدم سداد الزبون يقوم المكلف بالتحصيل بما يلي:

- إرسال للزبون" رسالة تذكير "تتضمن تاريخ استحقاق القسط المستحق؛ والمهلة الزمنية الممنوحة لسداد

مستحقاته وهي محددة ب 08 أيام من تاريخ استلامه لهذه الرسالة.

- في حالة عدم تجاوب الزبون، يتولى المكلف بالتحصيل ببرمجة زيارة للمقر الاجتماعي للزبون. هدف الزيارة هو تشخيص الصعوبات التي تواجهه ومحاولة إيجاد حلول ودية معه لتحصيل المستحقات ويقوم عندها البنكي بتحرير ملخص حول الزيارة التي قام بها.

- إن المدة اللازمة للقيام بالزيارة الميدانية هي 30 يوما من تاريخ تسجيل حساب الزبون لقسط غير مستحق، وأن المدة اللازمة للقيام بكل هذه الأنشطة لا يجب أن تتجاوز 90 يوما.

2- مسار الإنعاش قبل اللجوء إلى التقاضي:

خلال هذه المرحلة يجب التأكد من توافر متطلبات نص مادة من القانون المدني وهي أن:

- **الدين مؤكد** : يعني يوجد وثائق تثبته مثل اتفاقية القرض
- **الدين سائل** : يعني أن مبلغ الدين محدد بدقة
- **الدين مستحق** : يعني أن تاريخ استحقاق الدين قد مضى

يجب على المكلف بتحصيل القرض المتعثر القيام بما يلي:

- إرسال أول رسالة إعذار لعدم سداد دين وذلك إجباريا والمهلة الممنوحة للزبون لأجل السداد محددة ب 08 أيام ابتداء من تاريخ استلامه لهذا الإعذار .
- في حالة عدم تجاوب الزبون يقوم المكلف بالتحصيل بإرسال للزبون ثاني إعذار لعدم السداد على شكل استدعاء للدفع الاستدعاء للدفع هو عبارة عن عقد غير قضائي موجه للزبون عن طريق محضر قضائي لسداد مستحقاته في مدة زمنية محددة ب 08 أيام ابتداء من تاريخ استلامه للاستدعاء بالدفع.
- وفي حالة عدم استجابة المعني للإعذار الثاني يوجه له إعذار ثالث عن طريق محضر قضائي مع إمهاله مهلة 08 أيام للتقرب من البنك لتسديد الدين.

و في نفس الوقت يقوم البنك بتحويل الدين إلى حساب التعثر وتخصيص احتياطات مالية وتتم العملية كالتالي:

بعد أن ترسل ملفات الزبائن إلى الجنة المختصة بدراسة ملفات العملاء المتعثرين والتي تقع على مستوى المديرية الجهوية ،

تقوم هذه اللجنة بدراسة ملفات العملاء وتحدد لهم مئونة وفق 3 نسب معينة:

- 20 % وهي مئونة تكون للحقوق ذات مشكل وتضع في حساب عدم التسديد؛
- 50 % وهي مئونة تكون للحقوق الجد خطرة وتضع في حساب التعثر في انتظار التسديد؛
- 100 % وهي مئونة تكون للحقوق المعدومة وتضع في حساب التعثر.

3- المسار القضائي:

يقوم البنك بتحويل ملف العميل إلى القضاء لاستصدار أحكام استرداد الدين بطريقة بيع العتاد المرهون أو الاستحواذ على الأموال المحجوزة لدى البنوك الأخرى، ويقوم بذلك مكلف يحدده البنك

ويكون ذلك عن طريق رسالة تكليف يقدمها البنك للمكلف بذلك حيث يقوم بهذه العملية شخص أو محامي البنك المكلف بذلك و تتم العملية كالتالي:

ت-تكوين الملف الموضوعي القانوني.

- نسخة عن اتفاقية القرض؛
- نسخة عن جدول الاستهلاك؛
- نسخة عن سندات الأمر؛
- نسخة عن كشف الحسابات؛
- نسخة عن الإعذارات.

ث-إجراء الاسترداد في حالة البنك يحمل الضمانات:

- إجراءات الحجز على عتاد المشروع (الرهن)؛
- تحيين الضمانات.

ج- إجراء الاسترداد في حالة البنك لا يحمل أية ضمانات:

- توقيف جميع حسابات العميل لدى المصارف الأخرى؛
- الحجز على الممتلكات و العقارات حيث يوم البنك بإرسال إلى المركز الوطني للسجل التجاري والمحافظة العقارية للتعرف على أملاك المدين المادية والعقارية ، لأجل طلب حجزها تحفظيا لدى العدالة.

الإجراءات العادية لتحصيل الجزء أو كل الدين:

الدفع وفق الأمر القضائي، حيث يقوم البنك بتحويل ملف العميل إلى صندوق الضمان من أجل المطالبة و التعويض بنسبة 70% من مبلغ القرض الذي استفاد منه العميل حيث يجب على البنك تقديم الملف الموضوعي القانوني المذكور أعلاه إلى صندوق الضمان إلا أن هذا التعويض من طرف صندوق الضمان للبنك يكون عن طريق ضمان بالاسترجاع يطلبه صندوق الضمان من البنك، حيث أن البنك لا يتوقف عن مطالبة عميله بتسديد مبلغ القرض بل يبقى يطالبه بمبلغ القرض، سواء تعلق الأمر بالنسبة المعوضة من طرف صندوق الضمان 70 % ، أو النسبة المتبقية 30% . و نذكر إجراءات أخرى في ما يلي:

- العمل في الجزء السفلي ضد المدين الرئيسي (العمل من أجل الدفع).
- الدخول ضمن المساهمين في الشركة.
- التوجه إلى الكفلاء (من يكفل العميل في حال تعثره).

1- **البنية الهيكلية لمعالجة القروض المتعثرة في البنك:**

الشكل(2-5): يمثل الهياكل المسئولة عن مسار تحصيل القروض المتعثرة

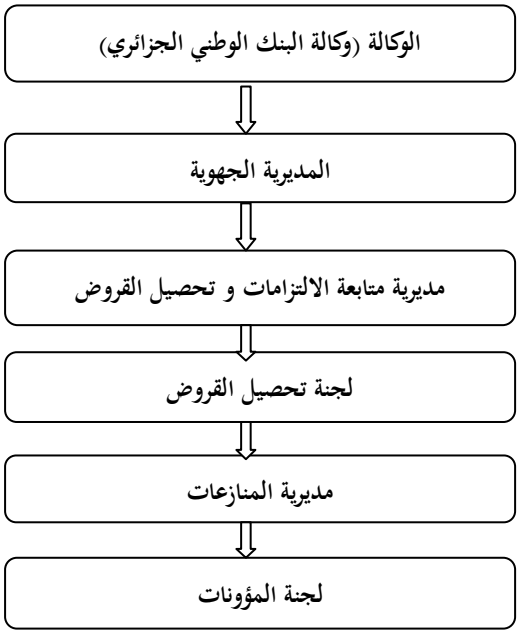

المصدر: إعداد الطالبتين استنادا على معلومات مقدمة من طرف وكالةBNA-Ain defla

- **الوكالة:** تتولى الوكالة تحصيل القروض المتعثرة وديا للقيام بالإجراءات المتعلقة بمرحلة ما قبل النزاعات، وذلك مهما كان مستوى تفويض القرض المتعثر.
- **المديرية الجهوية:** تتولى المديرية الجهوية تحصيل القروض المتعثرة نزاعيا وذلك بالنسبة للملفات التي مستوى تفويضها تابع لها ولتفويض الوكالة.

لذا يجب على المديريات الجهوية للبنك الوطني الجزائري احترام التعليمات الداخلية للبنك قبل الشروع في القيام بأية مرحلة نزاعية، وذلك لأن الملفات قبل مرورها إلى مرحلة النزاعات يجب الموافقة عليها من طرف لجنة تحصيل القروض، وكذا الالتزام بتنفيذ قرارات العدالة.

- **مديرية متابعة الالتزامات و تحصيل القروض:** تقوم بدراسة ملفات القروض المتعثرة قبل مرورها إلى مرحلة النزاعات.
- **لجنة تحصيل القروض:** دورها تكوين رأي نهائي و إعطاء الموافقة لملفات القروض المتعثرة للمرور إلى مرحلة النزاعات.
- **مديرية النزاعات:** تتولى مديرية النزاعات تحصيل القروض المتعثرة نزاعيا والتي مستوى تفويضها تابع للمديرية العليا للقروض، وذلك بعد التأكد من عدم نجاح المرحلة الودية ومرحلة ما قبل النزاعات في تحصيل القرض وأن مرحلة النزاعات تبقى الحل الوحيد لذلك، كما تتولى مديرية النزاعات ملازمة ومساعدة المديرية الجهوية أثناء قيامها بتحصيل القروض المتعثرة

نزاعيا، وذلك بالنسبة لملفات القروض التي مستوى تفويضها تابع لهذه الأخيرة ولمستوى تفويض الوكالة.

- **مديرية متابعة الالتزامات وتحصيل القروض المتعثرة:** يتمثل دور هذه المديرية في استلام ودراسة ملفات القروض المتعثرة التي لم تنجح فيها المرحلة الودية ومرحلة ما قبل النزاعات في تحصيل القرض، واقتراح أي إجراء ودي إضافي يمكن أن يعطي ثماره، مع إبداء رأي خاص، حول الملف المتعثر ما إذا كان سيتم تحصيله وفقا لمرحلة النزاعات وهذا لأجل وضعه تحت تصرف لجنة تحصيل القروض المتعثرة التي تتولى اتخاذ قرار النهائي حول ذلك.
- **لجنة تحصيل القروض المتعثرة:** يجتمع أعضاء هذه اللجنة كل ثلاثي لأجل دراسة النتائج المرتبطة بالتحصيل الودي للقرض المتعثر والوقوف على مدى فعاليتها، و من ثم اتخاذ قرار نهائي حول انتقال الملف إلى مرحلة النزاعات و ذلك أيضا بالنظر إلى الوضعية المالية للمؤسسة المتعثرة.
- **لجنة المؤونات:** تقوم باتخاذ القرار النهائي حول القروض التي تقرر إعدامها كليا و تكوين مؤونة لها ب 100% .

المطلب الثاني: تفسير و تحليل حالة قرض متعثر خلال الدراسة الميدانية

من خلال هذا المطلب سيتبين لنا الإثبات للفرضيات أو نفيها، حيث سبقته التمهيدات التي جاء بها الفصل الأول حول ملامح تعثر القروض و كيفية معالجتها من خلال الجزء النظري، كما أضفنا في المطلب الأول من الفصل الثاني طرق و أدوات استعراض النتائج المحصل عليها لدراستها و إجراء التحاليل عليها للخروج بنتيجة تدل على العناصر الأساسية لتعثر القرض، لذا سنحاول تسليط الضوء على حالة واقعية لتعثر القرض في ما يلي:

1- عرض صاحب المشروع: (الملحق رقم 1)

- العميل**X**
- مواليد 1985/06/10 في بطحية ولاية عين الدفلى
- الوضعية الإجتماعية: عازب
- الخبرة المهنية: شهادة مؤهلة في مجال التصوير

2- عرض المشروع: (الملحق رقم 2)

أ- عموميات حول المشروع:

- طبيعة المشروع: مصور فوتوغرافي؛
- مقر عمل المشروع: عين الدفلى؛

- تقديم معلومات ابتدائية حول المشروع: يبدأ المشروع بعد فترة قليلة من تاريخ استلام القرض بإحضار المعدات مع تنسيق التنظيم المالي و الإداري؛
- المساعدات المقدمة للمشروم من طرف : المساهمة الشخصية لصاحب المشروع و مساهمة من طرف البنك؛
- تأثير المشروع على الاقتصاد: المشاركة في تكامل الاقتصاد المحلي و الوطني؛
- المساهمة في رفع العمالة؛
- رفع جودة و قيمة المنتوج الوطني؛
- تأثير المشروع على المحيط: لا يحمل تأثير مضر على المحيط؛
- مناصب العمل في المشروع: يحتاج إلى منصبي عمل.

ب-علاقة المشروع بالسوق:

- الوصف الدقيق للمنتوج و عرض الاستخدامات الثانوية له؛
- تقديم معطيات عن السوق مثلما تشير له الميزانية.
- مواصفات الطلب: الطلب على هذا النوع من المنتجات قوي في السوق وهو في ارتفاع.
- مواصفات العرض: العرض الحالي منخفض و لا يتماشى مع رغبات المستهلكين.

ت-**السياسة والوسائل التجارية:**

الأهداف التجارية: تكون مرتبطة والأهداف الاقتصادية من أجل تحقيق التكامل.

الزبائن متنوعة عامة وخاصة.

- سياسة المنتج: عرض أفضل الخدمات لتحقيق أفضل منتجات نهائية.
- سياسة المنتج: الاعتماد على السعر السائد في السوق.
- سياسة التوزيع: الوصول لأقصى الزبائن.
- سياسة التواصل:عن طريق الإشهار و الاتصال.
- بعض العناصر التجارية الأخرى.
- رقم الأعمال التقديري: السنة الأولى 3250000,00دج – السنة الثانية 3412500,00دج السنة الثالثة 3583125,00دج – السنة الرابعة 3762281,25دج السنة الخامسة 3950395,31دج

ث-وسائل التنظيم و التقديم:

- وسائل بشرية: – مسيرين؛ عمال مؤهلين.
- مقر انجاز المشروع: موجود.
- معدات الإنتاج: وفق الفاتورة الشكلية **(الملحق رقم2)**.

3- عرض حالة القرض المتعثر:

استفاد العميل **X** من البنك الوطني الجزائري لوكالة عين الدفلى في 12-12- 2010

من القرض التالي:

- **مبلغ القرض:** 2792007,52 دج
- **سعر الفائدة:** 6,5%.
- **مدته:** 5سنوات.
- حيث قدم الملف الذي يحوي الوثائق التالية: **(الملحق رقم2)**
- ميزانية تقديرية، ميزانية افتتاحية، جدول حسابات النتائج التقديري.
- **الضمان:** يتمثل في رهن العتاد.
- **هيكل تمويل القرض:** نبينه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-5): يمثل كيفية تمويل القرض **الوحدة: مليون دج**

البيان	المبلغ	النسبة
المساهمة الشخصية	199429,11	5%
مساهمة Ansej	997145,54	25%
مساهمة البنك	2792007,52	70%

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى الوثائق المقدمة من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري

BNA-Ain defla

- **طريقة تسديد الدين:**

يتم استحقاق الدين وفق دفعات ثلاثية (كل 3 أشهر)، أي كل ثلاثي يدفع العميل إلى البنك ما قيمته 139600,35دج.

للإشارة فإن هذا النوع من القروض لا يتم دفع المستحقات إلا بعد مرور سنة (السنة الأولى لا تحسب الفوائد)، أي تحسب الدفعات بداية من السنة الثانية، (قبل صدور التعديل القانوني القاضي بمنح فترة سماح تقدر ب 3سنوات و التخلي عن سعر الفائدة أي منح قروض بدون فوائد، الصادر في 2014).

قبل أن يقدم البنك على منح القرض لطالبه يقوم بطلب بعض الوثائق منها :

- ملف يحوي على المعلومات الشخصية للعميل كما بيناه آنفا؛

- تقرير مالي عن المشروع يضم الميزانية الافتتاحية، جدول حسابات النتائج تقديري ل5سنوات، ميزانية تقديرية ل5 سنوات لاحقة.
- بعض الملاحق الإثباتية .

تحليل التكلفة المالية للمشروع:

أ- **جدول استهلاك الدين:** تم استهلاك الدين وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (2-5): يمثل كيفية تحصيل القرض من طرف البنك (جدول تقديري).

الوحدة: بالمليون دج

الأقسام	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
الدفعات الأساسية	558401,50	558401,50	558401,50	558401,50	558401,50
المبالغ في انتظار التحصيل	2792007,52	2233606,02	1675204,51	1116803,01	558401,50

المصدر: من إعداد الطالبتان استنادا إلى معطيات **(الملحق رقم4).**

تحليل وتفسير نتائج الجدول:

قبل حلول موعد استحقاق الدفعة الأولى من القسط الإجمالي ب 8 أيام قام البنك بإرسال رسالة تذكير إلى العميل يذكره فيها بأن موعد حلول استحقاق الدفعة الأولى (50, 558401 دج) على الأبواب. و بعد مرور هذه الفترة (8 أيام من إبلاغه) لم يسجل البنك أي تجاوب من طرف العميل، أي عدم تحصيل المستحق الأول من القسط. عندها قام البنك ب:

1- تحرير الإعذار الأول و إرساله إلى العميل.
2- تكليف مراقب بالقيام بالزيارة الميدانية للتحري عن الوضع و متابعة سير المشروع وكذا معرفة الأسباب التي حالت دون تسديد الدفعة الأولى من مبلغ القرض، حيث أسفرت هذه المتابعة عن النتائج التالية:
   - لا وجود لأصل المحل المدون في الوثائق.
   - لا أساس للفاتورة الشكلية المصاحبة للملف.

- استغلال القرض المالي في غير الغرض المخصص لأجله (أغراض شخصية خفية).
- استعمال الغش والنصب و الاحتيال من قبل العميل.

3- سجل البنك عدم استجابة العميل للإعذار الأول فقام بتحرير الإعذار الثاني فالثالث على التوالي و أرسله عن طريق محضر قضائي. **(ملحق رقم7)**.

و هكذا تبين من الاستحقاق الأول أن العميل ذو سمعة سيئة و لا يمكن أن يسترجع الدين و لا فوائده، مما جعل البنك يعتبره دين متعثر وقد خصص له مئونة وتم نقله إلى حساب دين متعثر.

الإجراءات التي قام بها البنك لتحصيل دينه :

1- إشعار صندوق ضمان القرض بعدم استحقاق كل الدين من الدفعة الأولى حتى الدفعة الأخيرة.

2- يقوم البنك بتكوين ملف موجه إلى صندوق الضمان يحتوي على:

- الإعذارات الثلاث .
- تقرير المتابعة الميدانية.
- اتفاقية القرض.
- وثيقة تثبت إخلال العميل بشروط الاتفاقية.

3- التوجه نحو القانون و رفع القضية إلى المحكمة بعد إرسال الملف و يتم متابعة العميل قضائيا حتى تحصيل المستحقات.

في هذه الحال يقوم صندوق الضمان بتعويض ما قيمته 70%من مبلغ القرض أي ما يعادل 192440,5164دج ، والنسبة الباقية المقدرة بـ 30% تبقى على عاتق العميل، حيث يسترجع صندوق الضمان أمواله في حال تم تحصيله لاحقا من قبل العميل.

كيفية معالجة القرض المتعثر: في هذه الحالة و نظرا لتقرير المتابعة فإن الحل الوحيد أمام البنك هو التوجه نحو القضاء مباشرة، ومحاولة منه لتحصيل القرض بالطرق القانونية.

خلاصة الفصل:

رغم اتخاذ البنك مبدأ الحيطة و الحذر من خلال قيامه بالدراسات الائتمانية قبل منحه الائتمان وكذا الدراسة الشاملة عن العملاء ووضعياتهم المالية، ضف على ذلك حجم الضمانات المقدمة و التي يطلبها البنك من عملائه المقترضين إلا أن خطر الوقوع في تعثر هذه الأخيرة يبقى قائما، حيث يسعى البنك إلى تحصيل مستحقاته بالطرق الودية للمحافظة على عملائه وسمعته بين البنوك، ويترك المنازعات القضائية كحل أخير.

في الأخير إن مهنة البنك مهنة المخاطر و تبقى ظاهرة القروض المتعثرة من بين هذه المخاطر التي يولي لها البنك الاهتمام والأولوية في عمله.

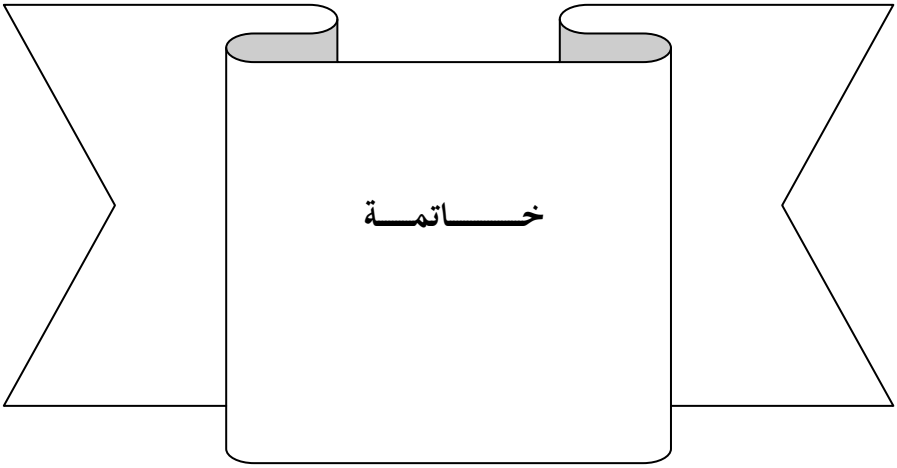
خـــــاتمـــة

تمحور بحثنا حول الأساليب الناجعة للتقليل من خطر التعثر في المصارف و كذا التعرف على القروض المتعثرة من حيث المفهوم العام لها و كذا أهم الأسباب والمؤشرات الدالة عليها وصولا إلى الطرق والآليات اللازمة لمعالجتها، حيث تم اختيار وكالة البنك الوطني الجزائري بعين الدفلى للتطبيق الميداني، وسيتم استخلاص النتائج و التوصيات .

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: انطلاقا من نتائج الدراسة فإن أسباب تعثر القرض لا تقتصر على سوء التسيير من قبل العملاء فقط وإنما تتعداه إلى سوء الدراسة الائتمانية التي يقوم بها البنك وسوء تحديد الضمانات، ومن هذه النتيجة يتبين عدم إثبات الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: بالنسبة للقروض المصرفية المتعثرة فإن البنك يسعى إلى وضع خطط و طرق علاجية تسمح للبنك بتحصيل مستحقاته، وحفاظا على عملائه فإنه يفضل تسيير القروض المتعثرة على تجنبها لأن هذه الأخيرة قد تحمله خسائر كأن يفقد عملاءه. و من هذه النتيجة تتبين صحة الفرضية الثانية.

نتائج البحث:

و من أهم النتائج التي تم التوصل إليها هي :

1. القروض المصرفية المتعثرة ظاهرة ملازمة للعمل المصرفي رغم الحيطة والحذر.
2. تمتاز المهنة المصرفية بالمخاطر وظاهرة القروض المتعثرة إحدى هذه المخاطر.
3. دراسة الائتمان والتحليل الجيد للعميل أساس لتفادي تعثر القروض المصرفية.
4. تختلف الأسباب التي تؤدي إلى تعثر القرض المصرفي ولكل تأثيرها الخاص.
5. وضع الكوادر والمؤهلين في الإدارة البنكية خاصة الإدارة الائتمانية من أجل التنبؤ بالتعثر وتجنب الوقوع فيه.
6. تأخذ قروض تشغيل الشباب الحيز الأكبر من مجموع القروض المتعثرة، نظرا للسياسة المتبعة من قبل الدولة.
7. الإجراء الأول الذي يقوم به البنك كمحاولة لإخراج العميل من التعثر هو جدولة الدين.

التوصيات:

على ضوء النتائج السابقة نقترح التوصيات التالية:

– على البنك أن يولي الأهمية البالغة للدراسة الائتمانية و المتضمنة شخصية العميل وسمعته المالية قبل الإقدام على منحه القرض.

– عند المعالجة على البنك أن يوجه العميل ويقف معه في ظرفه حتى لا يفقده من جهة و من جهة أخرى تفادي العسر المالي.

– تأهيل الموظفين العاملين بالبنك خاصة مجال الائتمان المصرفي و ذلك بتكوينهم وتدريبهم عن طريق البعثات التكوينية في المصارف الكبرى للأخذ بتجاربها في الميدان– تطوير الخدمات المصرفية من خلال إدراج برامج جديدة ومتطورة للمساهمة في النمو.

– توعية المتعاملين في البنك وتقديم المشورة والنصح و الإرشاد قصد السير نحو العلو وتفادي التعثر و الانهيار.

آفاق الدراسة:

يبقى المجال مفتوح لعديد التساؤلات حول موضوع الدراسة ومن بين هذه التساؤلات ما نقترحه كمواضيع بحث مستقبلا.

–الأساليب المتخذة من قبل البنوك لتجنب القروض المتعثرة؟

–الإدارة الائتمانية و دورها في التقليل من التعثر المصرفي؟

وفي الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا في عرض الموضوع للاستفادة ولو بالشيء القليل للأجيال القادمة بحول الله و قوته.

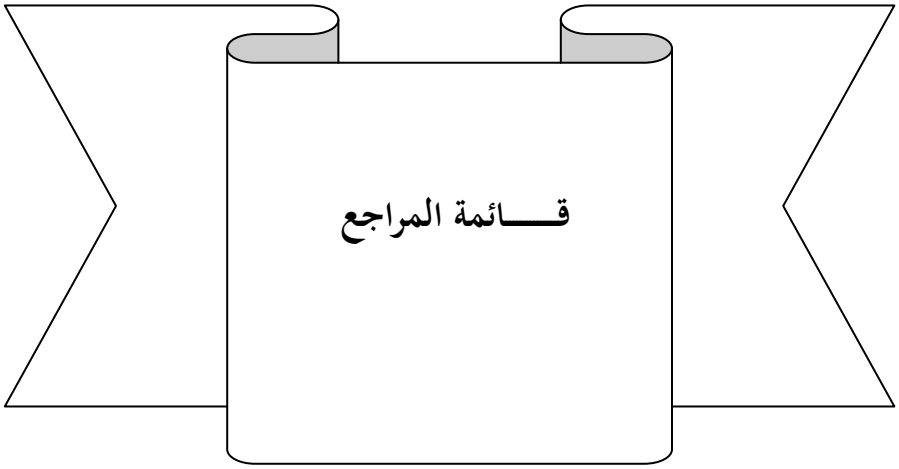
قـــــائمة المراجع

باللغة العربية:

الكتب:

1. جمال أبو عبيد، **إدارة القروض المصرفية غير العاملة**، محاضرة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.
2. حمزة محمود الزبيدي، **إدارة القروض الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني**، ط1، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2002.
3. علاء الدين جبل وآخرون، **دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات**، تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 31، العدد95 ، 2009.
4.
5. *فريد راغب النجار، **إدارة الائتمان و القروض المصرفية المتعثرة " مخاطر البنوك في القرن الحادي و العشرين "**، بدون طبعة*، مؤسسة شباب الجامعة، 1999.
6. منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، الطبعة 3، 2002.
7. –محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي" دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني و أهم محدداته "**،
   ط 3، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2000.

الأطروحات والمذكرات:

1. هبال عادل، **إشكالية القروض المصرفية المتعثرة "دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص :تحليل اقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2011–2012.
2. بلال أبيش، **إدارة القروض المتعثرة في البنوك التجارية"دراسة حالة البنك الوطني الجزائري تقرت"**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة سنة 2014.
3. دعاء محمد زلبد، **التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني"دراسة تطبيقية"**، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، أوت، 2006.
4. سعاد بن طرية، **استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية – دراسة حالة في مديرية البنك الوطني الجزائري بورقلة و وكالاتها (ورقلة – تقرت) 2009/2007**، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم الاقتصادية، تخصص بنوك و مالية، قسم العلوم الاقتصاديةن كلية العلوم الاقتصادية و التجارة و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح _ ورقلة، 2010–2011.

5. عادل مبروك محمد، الحلول **البديلة لمواجهة ظاهرة الائتمان المصرفي المتعثر**، (بحث مرجعي)،كلية التجارة، جامعة القاهرة.
6. فاطمة بن شنة، **إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية**، مذكرة ماجستير غير منشور، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009.

المجلات:

1. زهير خضر ياسين، **دور وأهمية النظام المحاسبي في الحد من مخاطر القروض المتعثرة**، مجلة جامعة للعلوم الاقتصادية، الكلية التقنية الإدارية، بغداد، العدد 46، 2015.
2. مفيد الظاهر وآخرون، **العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ،جامعة النجاح الوطنية ، المجلد 21 (2)، 2008.

الملتقيات و الدوريات:

1. الشريف ريحان وآخرون، **الفشل المالي الاقتصادية في المؤسسة –من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج**، ملتقى وطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، جامعة منتوري، الجزائر، 2012.
2. صادق راشد الشمري، **القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية دراسة حالة عينة من المصارف العراقية**، المؤتمر العلمي الثالث لجامعة الإسراء الأهلية، انعقد في نيسان2009، عمان، الأردن.

المواقع الالكترونية:

1. براق محمد، بن عمر خالد، **القروض البنكية المتعثرة: الأسباب والحلول، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، manifestation scientifique** ، https://manifest.univ-ouargla.dz
2. عبد الغني حريري، **دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي**،مداخلة حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009، نسخة من الكتب العربية عن الموقع الالكتروني: www.kotobarabia.com ، في 2017/02/10، بيوقيت 11:14.
3. محمد شريف العمري، **الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية و كيفية علاجها من خلال تجربة البنوك الإسلامية الماليزية**، عن الموقع الالكتروني: http://www.acc4arab.com في 2017/04/19 بتوقيت 16:25.

باللغة الأجنبية:

1. Donald I. Altman (1968), **Financial ratios, discriminant analysis the prediction of corporate bankruptcy**, the journal of finance

2. Wurim Ben Pam, **Discriminant Analysis and the Prediction of Corporate Bankruptcy in the Banking Sector of Nigeria**, International Journal of Finance and Accounting 2013, 2(6)

قـــائمة الملاحق